المرقاه لإعراب لا إله إلا الله

تأليف

الشيخ الإمام العلامة محمد بن عبد الرحمن الحنفي الزمردي، شمس الدين، أبي عبد الله، ابن الصائغ

المتوفّى سنة ٨٨٦هـ

تحقيق

رباح اليمني مفتاح

أستاذ النحو والصرف المساعد

كلية التربية الحكومية ـ غزة

المقدمة

هذه رسالة لغوية موجزة مؤلفة في إعراب أعظم الكلمات ألا وهي كلمة التوحيد والشهادة "لا إله إلا الله"، وهي أثر نادر من آثار عالم من علماء العربية في القرن الثامن الهجري هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الحنفي الذي احتل مكانة عالية في علم العربية، شهد له بها معاصروه وتلاميذه، ومن جاء بعده من العلماء، وقد ألّف في فنون شتّى، وعلى الرغم من ذلك فقد طوت السنون مؤلفاته، ولم ينشر منها إلا القليل النادر، فأردت أن أخرج هذه الرسالة إلى النور، وأنفض غبار الزمن عنها، فهي رسالة صغيرة الحجم كثيرة العلم عظيمة الفائدة لما تحتويه من قضايا وآراء بين ثناياها.

وقع عملي هذا في قسمين:

القسم الأول: الدراسة: وهي في فصلين:

الفصل الأول: ألقيت فيه بعض الضوء على كلمة التوحيد: معناها وخصائصها، وعرضت لبعض الآيات الكريمة التي تضمّنت معناها، وبعض الآيات التي فُسّرت بها، كما أوردت بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي تبيّن فضلَ هذه الكلمة وقدسيتها، ثم تحدثت عن تراث العرب في كلمة التوحيد وكلمتي الشهادة.

والفصل الثاني: تحدثت فيه عن ترجمة وافية للمؤلف تضمنت اسمه، ولقبه، وكنيته، ومولده، وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلمية، ووفاته، وشعره، وآثاره

العلمية، ثم انتقلت إلى رسالة المرقاة في إعراب لا إله إلا الله وتحدثت فيها عن: موضوع الرسالة، ومنهج المؤلف فيها، ومصادرها، وشواهدها، والمسائل الخلافية، والأصول النحوية فيها.

القسم الثاني: التحقيق: وقد ابتدأته بسبب تأليف الرسالة، ثم بتوثيق نسبة الرسالة إلى مؤلفها، وتحقيق عنوانها، ثم قمت بوصف دقيق لمصورة النسخة المخطوطة التي اعتمدتها في التحقيق ملتزماً الضوابط العلمية المتّبعة من تحرير النص وضبط ألفاظه، وتوثيق النقول والآراء والنصوص، وتخريج الشواهد، والتعريف بالأعلام، إلى غير ذلك من أسس التحقيق العلمية.

القسم الأول: الدراسة:

الفصل الأول

(أ) وقفة مع كلمة التوحيد:

لقد دلّت الأحاديث الكثيرة على أن كلمتي التوحيد والشهادة: "لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله" هما الركن الأول للإسلام، وعليه تبنى الأعمال ولا يقبل أي عمل دونهما.

وقد روى أئمة الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان»[1].

فمعنى شهادة أنّ "لا إله إلا الله" أنها تتضمن ترك الشرك لمن قالها بصدق وإخلاص، قال ابن قيم الجوزية: "هذه أعظم كلمة تضمنت بالوضع نفي الإلهية عمَّا سوى الله، وإثباتها له بوصف الاختصاص؛ فدلالتها على إثبات إلهيته أعظم

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري (كتاب الإيمان) ١ : ٤٩، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان) ١: ٤٥.

من قولنا: "الله إله"، ولا يستريب أحد في هذا ألبتّة"[1].

فدلّت "لا إله إلا الله" على نفي الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى كائناً من كان، وإثبات الإلهية لله وحده دون كل ما سواه، وهذا التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ودلّ عليه القرآن الكريم من أوّله إلى آخره، فـ "لا إله إلا الله" لا تنفع إلا من عرف مدلولها نفياً وإثباتاً، واعتقد ذلك وقبله وعمل به، وأما من قالها من غير علم واعتقاد وعمل فهو جهل صرف، فهي حجة عليه لا ريب.

فهذه الكلمة مشتملة على الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، فإنك لمّا نفيت الإلهية وأثبت الإيجاب لله سبحانه كنت ممّن كفر بالطاغوت، وآمن بالله.

ولهذه الكلمة خاصيّتان:

إحداهما: أن معظم حروفها جوفية ليس فيها من الحروف الشفوية شيء؛ للإشارة إلى الإتيان بها من خالص جوفه وهو القلب لا من الشفتين.

والثانية: أنه ليس فيها حرف معجمٌ، بل جميعها متجردة عن النقط، إشارة إلى التجرّد عن كل معبود سوى الله تعالى[2].

وقد جاء معنى كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"[3] في قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ، هُودًا قَالَ: يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ

(١) بدائع الفوائد ٣: ٤٨.

(٢) انظر: معنى لا إله إلا الله، للزركشي ٨٢-٨٣.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الصافات، والآية ١٩ من سورة محمد.

(٤) الآية ١٦٣ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٦٥ من سورة الأعراف.

تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[3].

وقد فُسِّر عدد كبير من الآيات القرآنية بـ "لا إله إلا الله"؛ من ذلك ما روي عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾[4]، قال: أي قولوا: "لا إله إلا الله".

وقال بعضهم إن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾[5]؛ أي: أنه "لا إله إلا الله"[6].

وفسر بعضهم قوله تعالى: ﴿وَيُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾[8]، بأنه: "لا إله إلا الله".

وقد فَسَّر جماعة من أهل العلم قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[8]؛ أي: عن قول "لا إله إلا الله".

وقال عكرمة ومجاهد والضحّاك وقتادة والسدّي وغيرهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[9]؛ أي: "لا إله إلا الله"، لا يزال

(١) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ٢٥ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ١١٧ من سورة المؤمنون.

(٤) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٢٤ من سورة إبراهيم.

(٦) انظر: التفسير الكبير ٢٢: ١١.

(٧) الآية ٢٧ من سورة إبراهيم.

(٨) الآيتان ٩٢، ٩٣ من سورة الحجر.

(٩) الآيات ٢٦، ٢٨ من سورة الزخرف.

في ذريته من يقولها[1].

وروي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾[2] أنه قال: واستقاموا على شهادة أن لا إله إلا الله.

وروى الترمذي[3] بسنده أن رسول الله ﷺ فسَّر قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾[4]؛ أي: شهادة أن لا إله إلا الله[5].

ومن الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في فضل "لا إله إلا الله" وقدسيتها ما روي عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه قال: قال عليه الصلاة والسلام: "ما زلت أشفع إلى ربي ويشفعني، وأشفع إليه، ويشفعني حتى قلت: يا ربّ شَفِّعْنِي فيمن قال: "لا إله إلا الله"، قال: يا محمد، هذه ليست لك ولا لأحد، وعزّتي وجلالي لا أدع أحداً في النار قال: "لا إله إلا الله"[6].

وما رواه ابن ماجة عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: "أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء: الحمد لله"[7].

وما رواه أحمد والترمذي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً أنّ النبيّ قال: «خير الدعاء: دعاء يوم عرفة، وخير ما قلته أنا والنبيّون من قبلي: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»[8].

(١) انظر: فتح المجيد ص١٠٠.

(٢) الآية ٣٠ من سورة فصلت.

(٣) انظر: سنن الترمذي ٩: ١٥٠.

(٤) الآية ٢٦ من سورة الفتح.

(٥) انظر مزيداً من النماذج في: التفسير الكبير ٢٢: ١١، وطبقات الشافعية الكبرى ١: ٣٩-٤١.

(٦) صحيح البخاري (كتاب التوحيد) ١٣: ٤٧٤، وصحيح مسلم (كتاب التوحيد) ١: ١٨٢.

(٧) سنن ابن ماجة (كتاب الأدب) ٢: ١٢٤٩.

(٨) سنن الترمذي (كتاب الدعوات) ٥: ٥٧٢.

وما روي عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يُعْبَدُ من دون الله حَرُمَ مالُه ودمُه، وحسابُه على الله»(١).

وما رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ: "أن نوحاً عليه السلام قال لابنه عند موته: آمرك بلا إله إلا الله، فإن السموات السبع، والأرضين السبع لو وضعت في كفّة، ولا إله إلا الله في كفّة رَجَحت بهنّ لا إله إلا الله، ولو أنّ السموات السبع، والأرضين السبع كُنّ في حَلْقة مُبْهَمة لقصمتهن لا إله إلا الله"(٢).

وما رواه مسلم أن النبي ﷺ قال: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة»(٣).

هذه وقفة سريعة مع كلمة التوحيد آثرت أن أبدأ بها هذه الرسالة، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلنا من العاملين بمقتضاها والرافعين لواءها، ويحسن ختامنا، وهو مولانا عليه توكلنا وإليه ننيب.

(١) صحيح مسلم (كتاب الإيمان) ١: ٥٣.

(٢) انظر: مسند الإمام أحمد ٢: ١٦٩ـ١٧٠.

(٣) انظر: صحيح مسلم (كتاب الإيمان) ١: ٥٥.

(ب) تراث العرب حول كلمة التوحيد:

لم يكن ابن الصائغ أوَّلَ من أفرد مؤلفاً خاصاً بكلمة التوحيد، فقد أَلَّف فيها كثيرون قبله وبعده، وفيما يلي إحصاء بما أمكننا معرفته، أو الوقوف عليه من هذه المؤلفات:

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي، شهاب الدين (مجد الدين)، أبو الفتوح، (ت٥٢٠هـ)، له: "التجريد على كلمة التوحيد"، ومنه نسخه مخطوطة في جامعة الإسكندرية تحت رقم (٥٥٧/ جعفر ولي)[١].

(٢) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، الخوارزمي، جار الله، أبو القاسم، (ت٥٣٨هـ)[٢]، له: "رسالة في كلمة الشهادة" حققها د/ محمد أحمد الدالي، ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٦٨)، الجزء الأول، ١٩٩٣م.

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، كمال الدين، أبو البركات، (ت٥٧٧هـ)، له: "التفريد في كلمة التوحيد"[٣].

(٤) أحمد بن محمود الخجندي (ت ٧٠٠هـ أو نحوها)، له: "العجالة في تفسير الجلالة"[٤].

(٥) محمد بن أحمد العثماني، الديباجي، الملّوي، الشافعي، ولي الدين، أبو عبدالله، (ت٧٧٤هـ)، له: "رسالة في شرح كلمة الشهادة والفكر"[٥].

(١) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ١: ٩٧، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢: ١١٣، وشذرات الذهب ٦: ٩٩، ومعجم المؤلفين ١: ٢٩٠.

(٢) انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣: ٢٦٥-٢٧٢، والبلغة ٢٢٠-٢٢١، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢: ١٦٩، وشذرات الذهب ٦: ٤٢٥-٤٢٦.

(٤) حققها الدكتور محمد أحمد الدالي، ونشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (م ٧٢ ج٢ عام ١٩٩٧م). [هيئة التحرير].

(٥) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٣: ١٨٧، وشذرات الذهب ٨: ٤٠٢، ومعجم المؤلفين ٣: ٧٩، وكشف الظنون ٢: ١٠٤٣.

(٦) محمد بن عبد الرحمن، الحنفي، الزمردي، شمس الدين، أبو عبدالله، المعروف بـ "ابن الصائغ"، (ت٧٧٦هـ)، له: "المرقاة في إعراب لا إله إلا الله"، وهي الرسالة التي ننشرها اليوم، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة الإسكندرية تحت رقم "٣١٨٢ج مجاميع"، ومصوّرة عنها في معهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم (٤٥٥).

(٧) محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله، (ت٧٩٤هـ)، له: "معنى لا إله إلا الله"[١]، وقد نشره علي محيي الدين على القره داغي في دار الاعتصام بالقاهرة في ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٨) أحمد بن محمد بن منصور الأشموني، الحنفي النحوي، (ت٨٠٩هـ)، له: "فضل لا إله إلا الله"[٢].

(٩) صالح بن عمر بن رسلان العسقلاني، المصري، الشافعي، علم الدين، أبو البقاء، المشهور بـ "علم الدين البلقيني"، (ت٨٦٨هـ)، له: "القول المفيد في اشتراط الترتيب بين كلمتي التوحيد"[٣].

(١٠) محمد بن سليمان بن سعد الرومي الشهير بـ "المولى محيي الدين الكافيجي"، (ت٨٧٩هـ على خلاف)، له: "أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة"[٤].

---

(١) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٣: ٢٤١-٢٤٢، وشذرات الذهب٨: ٥٧٢-٥٧٣، ومعجم المؤلفين ٣: ١٧٤، وهديّة العارفين ٢: ١٧٤.

(٢) ذكر في: بغية الوعاة ١: ٣٨٤، والفوائد البهية ٤٤١، ومعجم المؤلفين ١: ٩٩.

(٣) ذكر في: هديّة العارفين ١: ٤٢٢، انظر في ترجمته: البدر الطالع ١: ٢٨٦، والضوء اللامع ٣: ٣١٣، ومعجم المؤلفين ١: ٨٣٢، وإيضاح المكنون ٢: ٢٥٥.

(٤) ذكر في: الشقائق النعمانية ٤٠، والفوائد البهية ٢٧٨، وكشف الظنون ١: ١٩٤.

(١١) عبد الرحمن بن أحمد الجامي، نور الدين، أبو البركات، (ت٨٩٨هـ)، له: "رسالة في كلمتي الشهادة"، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة الإسكندرية تحت رقم (٢١٤٤ د مجاميع)[١].

(١٢) جلال الدين، محمد بن أسعد الصديقي الدِّوَّاني، (ت٩٠٨هـ)، له: "شرح كلمتي الشهادة"[٢].

(١٣) محيي الدين بن يوسف الإيديني المشتهر بـ "أهلجّة"، (ت٩٥١هـ)، له: "شرح كلمتي الشهادة"، أو "إعراب كلمة الإيمان"[٣].

(١٤) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز السمرقندي، (ت٩٥٣هـ)، له: "رسالة في الكلام على الشهادة"، أو "شرح كلمتي الشهادة"، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة الإسكندرية تحت رقم (٣١٨٢جـ مجاميع)[٤].

(١٥) محيي الدين، محمد بن بير علي بن إسكندر البركلي (البركوي) الرومي، (ت٩٨١هـ)[٥].

(١٦) نور الدين، الملا علي بن سلطان الهروي، القاري، (ت١٠١٤هـ)، له: "رسالة في إعراب لا إله إلا الله"، وقد جاءت في هدية العارفين ١: ٧٥١-٧٥٣ بعنوان "التجريد في كلمة التوحيد"[٦]، ومنها نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم: (٣٦ نحو).

---

(١) انظر في ترجمته: البدر الطالع ١: ٣٢٧، وشذرات الذهب ٧: ٣٦١، وكشف الظنون ١: ٨٨٦.

(٢) ذكر في: كشف الظنون ٢: ١٠٤٣، والبدر الطالع٢: ١٣٠، والأعلام ٦: ٣٢-٣٣.

(٣) ذكر في: الشقائق النعمانية ٢٩٨، وكشف الظنون ٢: ١٠٤٣.

(٤) انظر ترجمته في: كشف الظنون ٢: ١٠٤٣، وهديّة العارفين ١: ٤٧٢.

(٥) جاء ذكرها في: العقد المنظوم ٤٣٦-٤٣٧، وكشف الظنون ١: ١١٧، والأعلام ٦: ٦١.

(٦) جاء ذكرها في: التعليقات السنية ٢٥، والبدر الطالع ١: ٤٤٥، والفوائد البهية ٨، والأعلام ٥: ١٢-١٣ [طبعت بتحقيق مشهور حسن سلمان في المكتب الإسلامي ودار عمار في عمّان عام ١٩٩١م. هيئة التحرير].

(١٧) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني، المالكي، المصري، برهان الدين، أبو إسحاق، (ت١٠٤١هـ)، له: "جوهرة التوحيد"، و"هدية المريد شرح جوهرة التوحيد"[١].

(١٨) أحمد بن حسن الشهير بـ "الشامي"، (ت بعد١٠٤١هـ)، له: "العجالة في شرح كلمة الجلالة"[٢]، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة رفاعة الطهطاوي تحت رقم (٣٠منطق).

(١٩) علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي المصري، المالكي، الأجهوري، نور الدين أبو الإرشاد، (ت١٠٦٦هـ)، له: "إعراب لا إله إلا الله"، ومنه نسخة مخطوطة في المتحف العراقي ببغداد تحت رقم (١١٥٧)، ومصورة عنها في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة تحت رقم (٢٠٢)[٣].

(٢٠) عبد البر بن عبد الله بن محمد بن علي بن يوسف الأجهوري، المصري، الشافعي، (ت١٠٧٠هـ)، له: "فتح القريب المجيد بشرح جوهرة التوحيد"[٤].

(٢١) يحيى بن عمر بن علي المنقاري الرومي، (ت١٠٨٨هـ)، له: "رسالة في لا إله إلا الله"[٥].

(٢٢) حسين بن محمد السعيد النبهاني، الحلبي، الحنفي، العباسي. (ت في

(١) انظر ترجمته في: هديّة العارفين ١: ٣٠، ومعجم المؤلفين ١: ٨، وكشف الظنون ٦٢٠، ١١٣٩، ١١٤٨.

(٢) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين١: ١٢١، وفهرس مخطوطات مكتبة رفاعة الطهطاوي٢: ٦٦٢.

(٣) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣: ١٥٧، وهديّة العارفين ١: ٧٥٨، والأعلام ٥: ١٣، ومعجم المؤلفين ٢: ٥١٠.

(٤) ذكرت في: الأعلام ٣: ٢٧٣، وهديّة العارفين ١: ٤٩٨، ومعجم المؤلفين ٢: ٤٥.

(٥) ورد ذكرها في: الأعلام ٨: ١٦١، وانظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٤: ٤٧٧.

حدود ١٠٩٥هـ)، له: "رسالة في كلمة الشهادة"، ومنها نسخة مخطوطة في جامعة الإسكندرية تحت رقم (٥٩٩ جعفر ولي)[١].

(٢٣) إبراهيم بن حسن الشهرزوري، برهان الدين، أبو العرفان، الشافعي، (ت ١١٠١هـ)[٢]، له: "عجالة ذوي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله"، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة رفاعة الطهطاوي تحت رقم (٨ مجاميع نحو).

(٢٤) محمد بن مصطفى بن عثمان الحسيني، الخادمي، النقشبندي، الحنفي، أبو سعيد، (ت١١٧٦هـ)، له: "رسالة في حق كلمة التوحيد"، ومنها نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢١٦٠٦ب)[٣].

(٢٥) أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجيري، (ت١١٨١هـ)، له رسالة في معنى "لا إله إلا الله"، ومنها نسخة مخطوطة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحت رقم (١٤٤٠ عقائد)[٤].

(٢٦) عبد الله بن محيي الدين، محمد اليماني، الصنعاني، الزيدي، المعروف بـ "العراسي"، (ت١١٨٧هـ)، له: "مفتاح السعادة الأبدية في ذكر الكلمة التوحيدية"[٥].

(٢٧) محمد بن شافع الفضالي، الشافعي، (ت١٢٣٦هـ)، له: "جوهرة

(١) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١: ٦٣٨، وهديّة العارفين ١: ٣٢٣.

(٢) انظر في ترجمته: البدر الطالع ١: ١١ـ١٢، وهديّة العارفين ١: ٣٥ـ٣٦، ومعجم المؤلفين ١: ١٩ـ٢٠، وفهرس مخطوطات مكتبة رفاعة الطهطاوي ٢: ١٦٦١.

(٣) انظر في ترجمته: هديّة العارفين ٢: ٣٣٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٧٢١.

(٤) انظر: فهرس المخطوطات العدد السادس ص ٢٤٠.

(٥) ذكرها ابن زبارة في ملحق البدر الطالع ١٣٣، وانظر في ترجمته: هديّة العارفين ١: ٤٧٨، ومعجم المؤلفين ٢: ٢٨٧.

التوحيد"، ومنها نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢١٢١١ب)[١].

(٢٨) مصطفى بن محمد بن عبد القادر القادري، النقشبندي، الشافعي، الشهير بـ "كمال زادة"، (كان حياً سنة ١٢٥٥هـ)، له: "رسالة الأداه في فضل لا إله إلا الله"[٢].

(٢٩) سعيد بن حجي السلاوي، المالكي، (ت١٣٦١هـ)، له: "الكلام المنتقى مما يتعلق بكلمة التقوى: لا إله إلا الله"[٣].

(٣٠) إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، الشافعي، (ت١٢٧٧هـ)، له: "تحفة المريد على جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم اللقاني"، وقد نشرت في دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٩٥م[٤].

(١) انظر ترجمته في: هديّة العارفين ٢: ٣٦٠، ومعجم المؤلفين ٣: ٣٣٩.

(٢) ورد ذكرها في: إيضاح المكنون ١: ٥٦٠، ومعجم المؤلفين ٣: ٨٨٢.

(٣) ذكر في تتمة الأعلام ٢: ٢٨٢، وانظر في ترجمته: الأعلام ٣: ٩٢.

(٤) انظر ترجمته في: هديّة العارفين ١: ٤١-٤٢، ومعجم المؤلفين ١: ٥٧.

الفصل الثاني:

أولاً: ابن الصائغ [٧٠٤هـ - ٧٧٦هـ]:

(أ) اسمه ولقبه وكنيته:

هو الشيخ الإمام العالم العلامة[١] محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن[٢] القاهري[٣] الدمشقي[٤] الزمردي[٥] الأديب الحنفي[٦] شمس الدين، أبو عبد الله[٧] الشهير بابن الصائغ الحنفي النحوي.

(ب) مولده ونشأته:

قال شمس الدين بن الجزري: سألته عن مولده فأخبرني بعد تمنُّع أنه: ولد سنة أربع وسبعمائة بالقاهرة[٨]، وقيل: سنة ٧٠٨هـ[٩]، أو بعدها بقليل[١٠]، وقيل: قبل سنة ٧١٠هـ[١١]، أو سنة ٧١٠هـ[١٢].

(١) الألقاب المذكورة من غاية النهاية ٢: ١٦٣، والنجوم الزاهرة ١١: ١٣٨، والذيل على العبر ٢: ٣٧٧.

(٢) في كشف الظنون ٢: ١٣٢٩ "الحسن"، وفي هدية العارفين ٢: ١٦٩، وإيضاح المكنون ١: ١٦٢ "حسن" بدلاً من "أبي الحسن".

(٣) انظر: الذيل على العبر ٢: ٣٧٧.

(٤) انظر: إيضاح المكنون ١: ١٦٢، وهدية العارفين ٢: ١٦٩.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٣: ٣٠٣، وطبقات المفسرين ٢: ١٨٢، وبغية الوعاة ١: ١٥٥، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٧، وكشف الظنون ٢: ١٢١٠، وهدية العارفين ٢: ١٦٩.

(٦) جاء في كشف الظنون ١: ٣٨٤، ٢: ١٢١٠ أنه أديب حنبلي وما أثبته أجمعت عليه المصادر.

(٧) انظر: الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٤، والنجوم الزاهرة ١١: ١٣٨، ومعجم المؤلفين ٣: ٣٩٦.

(٨) انظر: غاية النهاية ٢: ١٦٣.

(٩) انظر: معجم المؤلفين ٣: ٣٩٦، والأعلام ٦: ١٩٢.

(١٠) انظر: شذرات الذهب ٨: ٤٢٧.

(١١) انظر: الدرر الكامنة ٣: ٣٠٣، وبغية الوعاة ١: ١٥٥، وطبقات المفسرين ٢: ١٨٣.

(١٢) انظر: الفوائد البهية ٢٧٨، وهدية العارفين ٢: ١٦٨.

وأميل في ذلك إلى ما قاله ابن الجزري فقد تتلمذ على شمس الدين بن الصائغ.

وفي القاهرة نشأ، واشتغل بفنون عديدة، وبرع في الفقه والعربية والأدب، وأخذ عن الشهاب بن المرحّل وأبي حيان، والفخر الزيلعي وغيرهم من علماء عصره، ودَرَّس بجامع ابن طولون للحنفية[1].

ورحل إلى دمشق في سنة ثمان وعشرين لينهل من علمائها، فقرأ على القونوي وسمع من الحجّار والمزّي والبرزالي، وغيرهم، وتصدَّر للعربية والإقراء بالجامع الأموي، وتتلمذ عليه ابن اللبان وغيره[2].

ثم عاد إلى القاهرة فتصدر للتدريس وتفسير العلوم، وانتفع به الناس، ودرّس بعدة أماكن[3].

وقد كان ملازماً للاشتغال كثير المعاشرة للرؤساء وله عندهم حظوة كبيرة، وولي في آخر عمره قضاء العسكر وإفتاء دار العدل.

(ج) شيوخه:

تلقّى شمس الدين ابن الصائغ العلم على كثير من العلماء، منهم:

(١) محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي، تقي الدين، أبو عبدالله، المعروف بـ "ابن الصائغ"، (ت٧٢٥هـ)[4].

(٢) علي بن إسماعيل بن يوسف التبريزي الشافعي، علاء الدين، المعروف بـ "القونوي"، (ت٧٢٩هـ)[5].

---

(١) انظر: الذيل على العبر ٢: ٣٧٨، والدرر الكامنة ٣: ٣٠٣، والنجوم الزاهرة ١١: ١٣٨.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٤، وغاية النهاية ٢: ١٦٣ـ١٦٤.

(٣) انظر: الذيل على العبر ٢: ٣٧٨، والنجوم الزاهرة ١١: ١٣٨، وطبقات المفسرين ٢: ١٨٣.

(٤) انظر في ترجمته: غاية النهاية ٢: ٦٥ـ٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢: ٧٨٢، وشذرات الذهب ٨: ١٢٣ـ١٢٤.

(٥) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢: ٢٧١ـ٢٧٣، وبغية الوعاة ٢: ١٤٩ـ١٥٠، وشذرات الذهب ٨: ١٥٨ـ١٥٩.

(٣) يونس بن إبراهيم بن عبد القوي، الكناني، العسقلاني، المصري، فتح الدين، أبو النون، المعروف بـ "الدّبوسي"، (ت ٧٢٩هـ)[١].

(٤) أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن الصالحي الحجّار، شهاب الدين، مسند الدنيا، المعروف بـ "ابن الشحنة"، (ت ٧٣٠هـ)[٢].

(٥) محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليعمري، الأندلسي، المصري، فتح الدين، أبو الفتح، المعروف بـ "ابن سيّد الناس"، (ت٧٣٤هـ)[٣].

(٦) علي بن محمد بن ممدود بن جامع البندنيجي، البغدادي، الصوفي، شمس الدين، أبو الحسن، (ت٧٣٦هـ)[٤].

(٧) القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي، الشافعي، علم الدين، (ت٧٣٩هـ)[٥].

(٨) محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد القزويني، الشافعي، جلال الدين، أبو المعالي، (ت٧٣٩هـ)[٦].

(٩) يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك المِزّي، الحلبي، الشافعي، جمال الدين، أبو الحجاج، (ت٧٤٢هـ)[٧].

(١) انظر في ترجمته: الفوائد البهية ٢٨٧، وشذرات الذهب ٦ :٩٢.

(٢) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٣: ٣٠٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣: ٢٢، وشذرات الذهب ٨: ١٦٢-١٦٣.

(٣) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢: ٢٩٥-٢٩٧، والبدر الطالع ٢: ٢٤٩-٢٥١، وشذرات الذهب ٨: ١٨٩-١٩٠، والدرر الكامنة ٤: ١٣٠-١٣٢.

(٤) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٣: ٧٠-٧١، والذيل على العبر ٢: ٣٧٨، وشذرات الذهب ٨: ١٩٩.

(٥) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢: ٢٧٩، وشذرات الذهب ٨: ٢١٤-٢١٦، والدرر الكامنة ٤: ٨٨.

(٦) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢: ٢٨٦-٢٨٨، وغاية النهاية ٢: ١٦٣، والدرر الكامنة ٤: ٣، وشذرات الذهب ٨: ٢١٦.

(٧) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣: ٧٤، والدرر الكامنة ٤: ٢٨٢-٢٨٥، وشذرات الذهب ٨: ٢٣٦-٢٣٨، والبدر الطالع ٢: ٣٥٣.

(١٠) عثمان بن علي بن (يحيى بن يوسف) بن حجّي الزيلعي، الحنفي، فخر الدين، (ت٧٤٣هـ)[١].

(١١) إبراهيم بن علي بن أحمد، برهان الدين، أبو إسحاق، المعروف بـ "ابن عبد الحقّ الواسطي". (ت٧٤٤هـ)[٢].

(١٢) أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، الحنفي، تاج الدين، المعروف بـ "ابن التركماني"، (ت٧٤٤هـ)[٣].

(١٣) عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف بن أبي العز بن نعمة النحوي، المصري، الشافعي، شهاب الدين، أبو الفرج، المعروف بـ "ابن المرحِّل"، (ت٧٤٤هـ)[٤].

(١٤) محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان بن يوسف الغرناطي، أثير الدين، أبو حيّان الأندلسي، (ت٧٤٥هـ)[٥].

(١٥) محمد بن تاج الدين علي بن إبراهيم، الشافعي، فخر الدين، أبو الفضائل، المعروف بـ "فخر الدين المصري"، (ت٧٥١هـ)[٦].

(١٦) أحمد بن عمر بن علي بن هلال الربيعي، (ت٧٩٥هـ)[٧].

(١) انظر في ترجمته: الفوائد البهية ١٩٤-١٩٥، والدرر الكامنة ٢: ٢٧١، وهديّة العارفين ١: ٦٥٥.

(٢) انظر في ترجمته: غاية النهاية ٢: ١٦٣، وتاج التراجم ٣، والأعلام ١: ٥١، ومعجم المؤلفين ١: ٤٥.

(٣) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ١: ١١٧-١١٨، والفوائد البهية ٤٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣: ٣٠-٣١، وشذرات الذهب ٨: ٢٤٣.

(٤) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٢: ٢٤٦-٢٤٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣: ٣٠-٣١، وشذرات الذهب ٨: ٢٤٤.

(٥) انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١: ٢٨٠-٢٨٥، والبدر الطالع ٢: ٢٨٨-٢٩١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣: ٦٧-٧٠، والدرر الكامنة ٤: ١٨٥-١٨٩، وشذرات الذهب ٨: ٢٥١-٢٥٤.

(٦) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣: ٦٢-٦٤، وغاية النهاية ٢: ٤٩-٥٠، والدرر الكامنة ٤: ٣٢-٣٣، وشذرات الذهب ٨: ٢٩١-٢٩٢.

(٧) انظر في ترجمته: الفوائد البهية ٢٨٧، ومعجم المؤلفين ١: ٢١٨.

(د) تلاميذه:

تردَّد على شمس الدين بن الصائغ طلبة كثيرون فأخذوا عنه واستفادوا منه، نورد منهم:

(١) عمر بن بلبان الخفاف القيسي المقرئ، (ت٧٧١هـ)[١].

(٢) الحسين بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمّام الأنصاري، المصري، الدمشقي، الشافعي، جمال الدين، أبو الطيب السبكي، (ت٧٥٥هـ)[٢].

(٣) محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع، الدمشقي، شمس الدين، أبو المعالي، ابن اللّبان المقرئ، (ت٧٧٦هـ)[٣].

(٤) أحمد بن عماد بن محمد بن يوسف، المصري، شهاب الدين الأقْفَهْسي، المعروف بـ "ابن العماد"، (ت٨٠٨هـ)[٤].

(٥) محمد بن علي بن محمد بن عمر السمنودي، المصري، شمس الدين، المعروف بـ "ابن القطّان"، (ت٨١٣هـ)[٥].

(٦) محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد المخزومي، القرشي، المكّي، جمال الدين، أبو حامد الشافعي، (ت٨١٧هـ)[٦]. وقد جاء في الفوائد البهية

(١) انظر في ترجمته: غاية النهاية ١: ٥٨٩.

(٢) انظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨: ٣٠٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣: ٢٢-٢٣، والدرر الكامنة ٢: ٣٥-٣٦، وطبقات الشافعية الكبرى ٩: ٤١١-٤١٢.

(٣) انظر في ترجمته: غاية النهاية ٢: ٧٢-٧٣، ١٦٣، والدرر الكامنة ٣: ٢٠٧، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٠-٤٢١.

(٤) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤: ١٥-١٦، والضوء اللامع ٢: ٤٧، والبدر الطالع ١: ٩٣، وشذرات الذهب ٩: ١١.

(٥) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤: ٥٧-٥٨، والضوء اللامع ٨: ٢١٧، والبدر الطالع ٢: ٢٢٦، وشذرات الذهب ٩: ١٥٥.

(٦) انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١: ١٥٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤: ٥٤-٥٦، والبدر الطالع٢: ١٩٦، والضوء اللامع ٨: ٨٣، وشذرات الذهب ٨: ٥٥١، وهديّة العارفين ٢: ١٨٢.

٢٢٨: أن شمس الدين بن الصائغ روى عنه.

(٧) محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن بدر الدين بن حمد، الحموي الأصل، عز الدين، أبو عبد الله بن جماعة، الشافعي، (ت٨١٩هـ)[١].

(٨) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الدمشقي، الشافعي، شمس الدين، أبو الخير، ابن الجزري المقرئ، (ت٨٣٣هـ)[٢].

(٩) أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم، تقي الدين (شهاب الدين)، أبو العباس بن العلاء، الحنفي، ثم الشافعي، المعروف بـ"ابن المقريزي"، (ت٨٤٥هـ)[٣].

(١٠) عبد الله (عبد الرحمن) بن عمر بن عبد العزيز بن جماعة[٤].

اتفق ابن حجر العسقلاني وجلال الدين السيوطي على إجازة ابن الصائغ له، وخالفهما عبد الحي اللكنوي في ذلك[٥].

(هـ) مكانته:

أثنى على ابن الصائغ جماعة من العلماء المعاصرين له وممّن جاء بعدهم، فأكثروا من تقريظه والثناء عليه اعترافاً بفضله وَسِعَة علمه.

(١) انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١: ٦٣ـ٦٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤: ٤٩ـ٥٠، والفوائد البهية ٢٨٧ـ٢٨٨، والضوء اللامع ٧: ١٧١ـ ١٧٤، والبدر الطالع ٢: ١٤٧، وطبقات المفسرين للداودي ٢: ١٨٣، وشذرات الذهب ٩: ٢٠٤ـ٢٠٦.

(٢) انظر في ترجمته: غاية النهاية ٢: ١٦٤، ٢٤٨، والضوء اللامع ٩: ٢٥٥ـ٢٦٠، والشقائق النعمانية ٢٥ـ٣٠، والأعلام ٧: ٤٥ـ٤٦.

(٣) انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٢: ٢١ـ٢٥، والنجوم الزاهرة ١٥: ٤٩١، والبدر الطالع ١: ٧٩ـ٨١، ومعجم المؤلفين ١: ٢٠٤.

(٤) لم أهتد إليه.

(٥) انظر: بغية الوعاة ١: ١٥٦، والدرر الكامنة ٣: ٣٠٣، والفوائد البهية ص٢٢٨.

قال عنه صلاح الدين الصفدي: "قرأ بالروايات وجوّد العربية... وأخذ ينظم الشعر قليلاً قليلاً إلى أن مهر وصار في عداد الأدباء والشعراء"(١).

وقال ابن العراقي: "تفقَّه وبرع، وتميّز في فنون شتّى، وبرع في الفقه والعربية والأدب، وتصدّى للشغل وانتفع به الناس، ودرّس بعدة أماكن، وأفتى.. وكان من بقايا الشيوخ وأعيانهم، وله تعاليق مفيدة، ومجاميع حسنة، وشعر رائق"(٢).

وقال عنه تلميذه شمس الدين بن الجزري: "مهر في العلوم ودقّق، وتقدَّم في الأدب، وبالجملة لم يكن في زمنه حنفي أجمع للعلوم منه، ولا أحسن ذهناً وتدقيقاً وفهماً وتقريراً وأدباً"، ثم قال: "ولم يخلف بعده مثله"(٣).

وقال تقي الدين المقريزي: "أحد الفقهاء الحنفية وشيخ العربية والأدب"(٤).

وقال عنه ابن حجر العسقلاني: "اشتغل بالعلم، وبرع في اللغة والفقه"(٥).

وقال ابن تغري بردى: "كان إماماً في القراءات، وبرع في الفقه، وعاد فدرّس وأفاد وأفتى، وبرع في النحو والأدب"(٦).

وقال عنه جلال الدين السيوطي والداودي: "اشتغل بالعلم، وبرع في اللغة والنحو والأدب والفقه ودرّس وأفاد... وكان كثير الاستحضار، فاضلاً بارعاً، قوي البادرة، وله تصانيف في فنون شتى منها شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن والجمع والاختصار"(٧).

(١) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٤.

(٢) الذيل على العبر في خبر من غبر ٢: ٣٧٨.

(٣) غاية النهاية ٢: ١٦٤.

(٤) السلوك لمعرفة دول الملوك ٣: ١/ ٢٤٥.

(٥) الدرر الكامنة ٣: ٣٠٣.

(٦) النجوم الزاهرة ١١: ١٣٨.

(٧) بغية الوعاة ٢: ١٥٥، وحسن المحاضرة ١: ٤٧١، وطبقات المفسرين للداودي ٢: ١٨٣.

وقال ابن العماد الحنبلي: "مهر في العربية وغيرها، وكان فاضلاً بارعاً، حسن النثر والنظم، كثير الاستحضار، فاضلاً بارعاً، قوي البادرة"(١).

وقال عنه اللكنوي: "كان نحريراً متبحراً، جامعاً للعلوم، ضابطاً للفنون"(٢).

(و) وفاته:

اضطربت الأقوال في وفاة شمس الدين ابن الصائغ، فقد قيل: توفي يوم الثلاثاء ثاني عشر من شعبان سنة ست وسبعين وسبعمائة(٣)، وخلّف ثروة كبيرة. ووهم حاجي خليفة فقال: إنه توفي سنة عشرين وسبعمائة(٤).

وقيل: توفي يوم الثلاثاء ثاني عشر من شهر شعبان سنة سبع وسبعين وسبعمائة(٥). وجاء أنه توفي سنة سبع وسبعين وسبعمائة دون تحديد(٦).

وزعم أنه توفي سنة ثمان وثمانين وسبعمائة(٧).

وأخطأ إسماعيل باشا البغدادي حين ذكر وفاته بمصر سنة سبع وسبعين وخمسمائة(٨).

---

(١) شذرات الذهب ٨: ٤٢٧.

(٢) الفوائد البهية ص٢٨٧.

(٣) غاية النهاية ٢: ١٦٤، والسلوك ٣/ ١/ ٢٤٥، والذيل على العبر ٢: ٣٧٧-٣٧٨، وانظر أيضاً: الدرر الكامنة ٣: ٣٠٣، وبغية الوعاة ١: ١٥٦، وطبقات المفسرين ٢: ١٨٣، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٨، وكشف الظنون ١: ٣٨٤، ٢: ١٣٣٢، ١٦٨٩، ١٧٥٣، ١٩٥٢، وإيضاح المكنون ١: ١٦٢، والأعلام ٦: ١٩٢، ومعجم المؤلفين ٣: ٣٩٦.

(٤) انظر: كشف الظنون ٢: ١٣٢٩.

(٥) انظر: النجوم الزاهرة ١١: ١٣٨.

(٦) انظر: حسن المحاضرة ١: ٤٧١، وكشف الظنون ١: ١٥٣، ٢: ١١٦٣، ١٢١٠، ١٥٧٩، ١٦٠٣، ١٩٢٤، ٢٠١٥، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٧) انظر: كشف الظنون ٢: ١٧٤٩.

(٨) انظر: هدية العارفين ٢: ٩٩.

وأرجّح الرأي الأول نظراً لوروده عن حفيد ابن الصائغ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، وعن تلميذه شمس الدين بن الجزري[1].

(ز) شعره:

لشمس الدين بن الصائغ براعة في نظم الشعر، وقد روى له صلاح الدين الصفدي، وابن حجر العسقلاني، وشمس الدين بن الجزري، وابن تغرى بردى، وجلال الدين السيوطي، وابن العماد الحنبلي مقتطفات من شعره في موضوعات مختلفة:

فقد قال عنه صلاح الدين الصفدي: "لم يكن له إلمامٌ بالأدب، ولا له نظمٌ، فلمّا اجتمعت به كنت السبب في ميله إلى الأدب، وأخذ ينظم قليلاً قليلاً إلى أن مَهر، وصار في عداد الأدباء والشعراء، ومال إلى الأدب ميلاً كلياً، وأقبل على النظم وغاص على المعاني، وراعى التورية والاستخدام في شعره، وفيه عشرة وظرف، وعلّق عني كثيراً"[2].

وقد ذكر خير الدين الزركلي[3] أنه دارت بين ابن الصائغ وبين صلاح الدين الصفدي مراسلات أدبية في كتاب الصفدي "ألحان السواجع بين البادي والمراجع"[4]، إلا أنني لم أعثر على ما يؤيد هذا في الكتاب المذكور.

وقد أثنى عليه ابن تغري بردى حيث قال: "كان أديباً ظريفاً بارعاً في النظم"[5].

(١) انظر: النجوم الزاهرة ١٥: ٤٩١، وغاية النهاية ٢: ١٦٤.

(٢) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٥.

(٣) الأعلام ٦: ١٩٣.

(٤) حقق الكتاب د/ محمد عبد الحميد سالم، ونشرته مطبعة التقدم بالقاهرة سنة ١٩٨٥م.

(٥) النجوم الزاهرة ١١: ١٣٨.

وقال عنه السيوطي: "كان حسن النظم والنثر"[1].

فمن نظمه ما نقله صلاح الدين الصفدي من خطّه: [الطويل]

ألا قاتل اللهُ الهوى كم لدائه طريحاً من الأسقام ليسَ له دوا

إذا ما رمى سهماً لقلبٍ متيَّمٍ يعيش ومع هذا يقال له: هوا[2]

ومنه أيضاً، ما أورده له ابن حجر العسقلاني في رثاء شيخ ابن الصائغ شهاب الدين بن المرحّل بقصيدة على قافية الباء الموحدة، أوّلها: [الطويل]

سما الفضلا وانقض بعد شهاب فقل في مصيب عزّ فيه مصابُ[3]

ويقول فيها:

وطار ابن عصفور بذكراه في الورى كما طار في جو السماء عقابُ

فمن يا شهاب الدين بعدك يستضا له لمع يقرا عليه كتابُ

ومن شعره ما ذكره جلال الدين السيوطي من إنشاد بعض الأصحاب لغزاً لشمس الدين بن الصائغ[4]:

يا عروضياً له فطنُ بحرها بالفكر يضطربُ

أيَّما اسم وضعه وتدٌ وهو إن صحفته سببُ

ويرى في الوزن فاصلة" ساكن تحريكه عجبُ

ومنه ما أورده صلاح الدين الصفدي حيث قال: وأنشدني لنفسه من لفظه: [السريع]

(١) بغية الوعاة ١: ١٥٦.

(٢) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٤.

(٣) الدرر الكامنة ٢: ٢٤٧.

(٤) الأشباه والنظائر ٢: ٦٥٣-٦٥٤.

عارضني العُذَّالُ في عارضٍ قالوا بِلُطْفٍ بعدما أطنبوا:

ما آنَ بالعارض أن ينتهي قلت: ولا بالشيب لا تتعبوا[1]

وأنشده، أيضاً، لنفسه من لفظه: [الكامل]

راحت مُنى روحي فهذي مُهجتي من بعد ذاك وجدتُها قد طاحتْ

فاتْرُكْ ملامَك يا عَذُول فإنّما هي مهجةٌ راحت على من راحتْ[2]

ومن شعره ما نقله ابن تغري بردى: [السريع]

وشادنٍ ظلّتْ عيون الرُّبَا لَمَّا رأتْه مُقْبلاً ساجدَه

سألتُه من ريقه شَرْبَةً فقال: ذي مسألةٌ باردَه[3]

ومنه ما أنشده صلاح الدين الصفدي من لفظه لنفسه بالقاهرة سنة سبع وثلاثين وسبع مائة: [الرجز]

قاسَ الوَرَى وجهَ حبيبي بالقَمَرْ لجامع بينهما وهو الخَفَرْ

قلت: القياسُ باطلٌ بفرقه وبعد ذا عندي في الوجه نَظَرْ[4]

ومن شعره ما أورده جلال الدين السيوطي لابن الصائغ ملغزاً في "إلا" التي للاستثناء: [الكامل]

ما لَفْظُ [ما] رَفعَ المجازَ وقرّرهْ وَهُوَ مُتَّضِحٌ لمَنْ تَدبَّرَهْ؟[5]

ومن نظمه: [البسيط]

(١) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٥، والغيث المسجم في شرح لامية العجم ١: ٢٦٥.

(٢) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٥.

(٣) النجوم الزاهرة ١١: ١٣٨.

(٤) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٥، والنجوم الزاهرة ١١: ١٣٩.

(٥) الأشباه والنظائر ٢: ٦٥٣.

لا تفخـــرنَّ بمـا أوتيت من نِعَمٍ علـى سِـوَاكَ وخَفْ من مكرِ جبَّارِ
فأنتَ في الأصل بالفخّار مشتَبهٌ ما أسرع الكسر في الدنيا لفخّارِ(١)

ومنه ما أورده صلاح الدين الصفدي له: [الطويل]

أمولاي شمسَ الدين لا ذقت بعض ما فـؤادي المعنَّـى بعـد بُعدك ذاقَهُ
فمـــا فارقَتْـــكَ العـــينُ حتـى ترافقت بدمعٍ رأيتُ البحرَ دمعيَ فاقهُ(٢)

ومن شعره ما أنشده شمس الدين بن الجزري: [الطويل]

بروحـــي أفـدي خالَه فوق خدّه ومـن أنـا في الدنيـا فأفديـه بالمـالِ
تباركَ مَنْ أخلى من الشعرِ خدَّه وأسكن كُلَّ الحُسْنِ في ذلك الخالِ(٣)

ومن نظمه ما قـرأه ابن حجر العسقلاني بخـط الشيخ بدر الدين الزركشي عن علاء الدين بن عبد القـادر المقريزي - زوج بنت ابن الصائغ - أنه رأى ابن الصائغ في النوم بعد موته، فسأله: ما فعل الله بك؟ فأنشد: [المنسرح]

الله يعفو عن المسيء إذا مات على توبةٍ ويرحَمُهُ(٤)

ومن شعره، أيضاً، ما أنشده صلاح الدين الصفدي من لفظه لنفسه: [السريع]

قد زاد في التفنيد لي عاذلي على هوى مَن لم أطق بينَها
حتـى بدا من لحظها صارمٌ فَفَـرَّ لَمّـا أن رأى عَيْنَها(٥)

(١) بغية الوعاة ١: ١٥٦، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٧.

(٢) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٥.

(٣) غاية النهاية ٢: ١٦٤، والنجوم الزاهرة ١١: ١٣٨، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٨.

(٤) الدرر الكامنة ٣: ٣٠٣، وبغية الوعاة ١: ١٥٦.

(٥) الوافي بالوفيات ٣: ٢٤٥.

(ح) آثاره:

لقد خلّف لنا ابن الصائغ كتباً كثيرة في فنون شتى؛ في علوم القرآن الكريم، والحديث الشريف، والفقه وأصوله، والنحو، والصرف، والأدب، وفيما يلي ثبت بأسماء كتبه ورسائله التي أمكن حصرها:

(١) إحكام الراي في أحكام الآي، (في الإعجاز)[١].

(٢) اختراع الفُهُوم لاجتماع العلوم، (في الفقه)[٢].

(٣) الاستدراك على مغني اللبيب[٣].

(٤) التذكرة النحوية، وتقع في عدة مجلدات[٤].

(٥) الثمر الجَنِيّ في الأدب السَّنِيّ (في الأدب)[٥].

(٦) الرقم في شرح قصيدة البردة[٦].

(٧) روض الإفهام في أقسام الاستفهام[٧].

(٨) شرح ألفية ابن مالك، ويقع في مجلدين[٨].

(١) انظر: الإتقان ١: ٢٠، ٣: ٢٩٦، وهديّة العارفين ٢: ٩٩.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١: ١٥٥، والأشباه والنظائر ٤: ٤٧٩، وكشف الظنون ١: ٣١، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، ١٦٩، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١: ١٥٥، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٧، وكشف الظنون ٢: ١٧٥٣، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وجاء فيه (تنزيه السلف عن تمويه الخلف في الرد لمغني اللبيب)، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ٥٨، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٧، والكليات ١٠٠٠، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ١: ٣٨٤، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٥) انظر: شذرات الذهب ٨: ٤٢٧، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، ١٨٨، وكشف الظنون ١: ٥٢٤.

(٦) انظر: هديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٣٣٢، وتاريخ الأدب العربي ٥: ٨٣، والفوائد البهية ٢٨٨.

(٧) انظر: الإتقان ١: ٢٠، ٣: ٢٣٥، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ١: ٩١٧، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٨) انظر: شذرات الذهب ٨: ٤٢٧، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ١: ١٥٣، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٩) شرح مشارق الأنوار (في الحديث)، ويقع في ست مجلدات[١].

(١٠) شرح المغني. (في أصول الفقه)[٢].

(١١) العليقة في المسائل الدقيقة[٣].

(١٢) الغمز على الكنز. (في فقه الحنفية)[٤].

(١٣) قصيدة في فنون شتّى، وتقع في ألفي بيت[٥].

(١٤) المباني والمعاني[٦].

(١٥) المجد المؤثّل في شرح المفصل[٧].

(١٦) مجمع الفرائد ومنبع الزوائد، ويقع في سبعة عشر مجلداً[٨].

(١٧) المرقاة في إعراب لا إله إلا الله[٩]، (وهو الكتاب الذي نحققه).

(١٨) المقدِّمَة في سر الألفاظ المتقدمة[١٠].

(١٩) المنهج القويم في فوائد تتعلق بالقرآن الكريم[١١].

---

(١) انظر: بغية الوعاة ١: ١٥٥، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٧، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٦٨٩، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٢) انظر: كشف الظنون ٢: ١٧٤٩.

(٣) انظر: هديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١١٦٣، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٤) انظر: شذرات الذهب ٨: ٤٢٧، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٢١٠.

(٥) انظر: هديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٣٢٩.

(٦) انظر: شذرات الذهب٨: ٤٢٧، وهديّةالعارفين٢: ٩٩، وكشف الظنون٢: ١٥٧٩، والفوائدالبهية٢٨٧.

(٧) انظر: ابن يعيش النحوي ص١٣٠.

(٨) انظر: هديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٦٠٣، والفوائد البهية ٢٨٧.

(٩) انظر: هديّة العارفين ٢: ٩٩، وإيضاح المكنون ٢: ٤٦٩، والأعلام ٦: ١٩٢.

(١٠) انظر: هديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٨٠٣.

(١١) انظر: بغية الوعاة ١: ١٥٥، وشذرات الذهب ٨: ٤٢٧، وكشف الظنون ٢: ١٨٨٣، والفوائد البهية ٢٨٧، والأعلام ٦: ١٩٢.

(٢٠) نتائج الأفكار[١].

(٢١) نشر العبير في إقامة الظاهر موضع الضمير[٢].

(٢٢) الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر[٣].

ثانياً: المرقاه لإعراب لا إله إلا الله:

(أ) موضوع الرسالة:

تتناول هذه الرسالة إعـراب كلمة من أعظم الكلمات ألا وهي كلمة التـوحيد، وتقع الرسالة في مقدمة صغيرة بيّن فيـها سبب تأليفها، ثم انتقل إلى الحديث عن أوجه الإعراب المختلفة وذلك على النحو الآتي:

الرفع، وهو على سبعة أوجه:

أولـها: أن خبر "لا" محذوف و"إلا الله" بدل من موضع "لا" مع اسمها.

ثانيها: أن خبر "لا" و"إلا الله" بدل من موضع اسمها قبل دخولها.

ثالثها: أن خبر لا محذوف و"إلا الله" بدل من الضمير المستكن فيه.

رابعها: أن الخبر محذوف و"إلا الله" صفة "لا إله" على الموضع.

خامسها: أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً، و"إله" اسم "لا" بني معها، و"إلا الله" الخبر.

سادسها: أن "لا إله" في موضع الخبر، و"إلا الله" في موضع المبتدأ.

سابعها: أن يكون "لا إله" "لا" واسمهـا مبني معه، و"إلا الله" مرفوع بـ"إله" ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عنه الخبر.

---

(١) انظر: بغية الوعاة ١: ١٥٥، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٩٢٤.

(٢) انظر: الإتقان ١: ٢٠، ٣: ٢١٦، وهديّة العارفين ٢: ٩٩، وكشف الظنون ٢: ١٩٥٢.

(٣) نشر ضمن كتاب "الأشباه والنظائر" لجلال الدين السيوطي، ثلاث مرات، لعلّ آخرها طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق التي قام بتحقيقها أحمد مختار الشريف سنة ١٩٨٧م.

وأما النصب في "إلا الله" فمن ثلاثة أوجه:

أولـها: أن يكون على الاستثناء إذا قُدِّر الخبر محذوفاً.

ثانيها: أن يكون الخـبر محذوفاً، و"إلا الله" صـفة لاسم "لا" على اللفظ إجراءً لحركة البناء مجرى حركة الإعراب.

ثالثها: أن يكون الخبر محذوفاً، و"إلا الله" صفة لموضعه بعد دخول "لا".

وكـان المؤلف في أثناء ذلك يعـرض لدراسـة بعض الموضوعـات ولكن بقـدر محـدود ودون تفصـيل في أغلب الأحيان، وإنمـا يذكر بعض أحكامهـا، مغـفلاً الجوانب الأخـرى من الأحكام المتعلقـة بها، وكل ذلك بيَّنتـه في مواضـعه، فنراه يتـحدث عن الـبدل والعـامل في المبـدل منه، وعن "البـاء" الزائدة، و"لكن"، و"بل" العاطفـتين، و"ما" الحجازية، واشـتقاق لفظ الجـلالة، وتحدّث عن بعض مسوغـات الابتداء بالنكرة، وبعض أوجه الشـبه بين "لا" و"ليس"، وتطرق إلى عدم تقدّم خبـر "لا" العاملة عمل "ليس" وعدم تقدّم خبر "ما" الحـجازية، كما تحدّث عن الاستثناء التام والمفرّغ، وتناول بعض شروط عمل "لا" النافية للجنس، وعن حذف التنوين في اسـمها، وتحدّث عن كون المبـتدأ معرفـة والخبر نكرة، ثم انتقل إلى الحديث عن ارتفـاع الاسم بالصفة، والاستغناء بالمرفوع عن الخـبر، كما ذكر العامل في المعطوف.

(ب) منهج المؤلف وطريقته في الرسالة:

من أهم السمات التي لفتت الانتباه في طريقـة المؤلف ومنهجه في عرضه مادته مَيْلُه إلى الاختصار، وذلك لأن الرسالة صغيرة الحجم، لذا آثر المؤلف في كثير من الأحيـان الاختـصار فـي عرضه المـوضوعـات التي يوردها في أثناء إعرابه كلـمة التوحيد "لا إله إلا الله"، حيث كان يحيل إلى الماضي، وذلك بقوله: "ما سبق"

أو "كما سبق"، أو "كما تقدم"، أو باستخدامه عبارات تدلّ على ذلك منها: "تعقب يطول كره"، و"الكلام معه كالكلام مع..."، و"ليس هذا موضع بسط".

كما أن المؤلف كان يميل إلى التفسير والتوضيح عندما يشعر أن هناك غموضاً يحتاج إلى توضيح، وذلك باستخدامه بعض الألفاظ والعبارات الدالة على ذلك مثل: أعني، ويعني، والمراد بقوله، وأي، ويصير المعنى.

وفي كثير من الأحوال كان يضع الافتراضات والتفسيرات اللازمة لها، من ذلك قوله: لو قلت، وإذا أعربناه، ولو قيل، فلقائل أن، ويقال، وهذا إن تم، وقد يقال فيه، وإذا قلت، ويمكن أن يقال، فإذا أريد، وإذا قدّر، وإذا حصلت، ولو قدّر، وإن شئت.

(ج) مصادر الرسالة:

يتضح من الرسالة إفادة المؤلف من سابقيه، وإيراده الأمثلة التي ذكرت في مؤلفاتهم، وكان في أغلب نقوله يشير إلى المصادر التي نقل عنها منسوبة إلى أصحابها، وكانت أغلب نقوله بتصرف كبير، وكان يستخدم بعض الألفاظ والعبارات التي تدل على ذلك منها: ظاهر كلامه، ومقتضى كلامه، وملخّصه، وقد تلخّص، كما كان ينصّ في بعض الأحيان على انتهاء النقل وذلك بقوله: انتهى، كما كان يصرّح بأسماء الذين نقل عنهم، وفي أحيان أخرى ينقل دون ذكر لأسماء الأعلام الذين أفاد عنهم.

فمن أمثلة النوع الأول من نقوله التي كان يشير فيها إلى المصادر التي نقل عنها منسوبة إلى أصحابها والبالغة أربع عشرة مرة نقوله عن:

"شرح الكراسة" للعطار، و"الغرائب والعجائب" لأبي القاسم الكرماني،

و"المفصل" للزمخشري، و"اللباب" لأبي البقاء، و"شرح الخطب النُّباتية" لأبي البقاء العكبري أيضاً، و"شرح المفصل" لابن يعيش، و"تعليق الشلوبين على المفصل"، و"حواشي ابن عمرون على المفصل" ثلاث مرات، و"شرح الإيضاح" لابن عصفور، و"التسهيل" لابن مالك، و"شرح الكراسة" للأُبذي، و"المجد المؤثل في شرح المفصّل" للمؤلف نفسه.

وقد نقل عن "ري الظمآن" دون أن ينسبه إلى مؤلفه.

أما عن العلماء الذين نص على النقل عنهم صراحة فيمكن عرضهم على النحو الآتي:

نقل عن سيبويه سبع مرات.

ونقل عن ابن عصفور خمس مرات.

ونقل عن كلٍّ من: الأخفش، والزمخشري، والشلوبين، وابن عمرون، وابن الضائع، أربع مرات.

وأفاد من كلٍّ من: أبي البقاء العكبري، وابن الحاجب، والأبذي، ثلاث مرات.

ونقل عن كلٍّ من: أبي القاسم الكرماني، وابن خروف، وابن يعيش، والأندلسي، مرتين.

وأفاد من كلٍّ من: ابن كيسان، والفارسي، وابن جنّي، والعطّار، وفخر الدين الرازي، وابن مالك، وجلال الدين القزويني، وأبي حيَّان الأندلسي، والنِّيلي، مرة واحدة.

وألمح إلى بعض لغات القبائل العربية فذكر لغتي قبيلة تميم والحجاز مرتين.

هذا بالإضافة إلى إيراده بعض المذاهب النحوية فذكر مذهب جمهور البصريين

مرتين. كما ذكر أهل السنة والمعتزلة من الفرق الإسلامية، مرة واحدة.

أما النوع الثالث الذي لم يصرّح فيه المؤلف بأسماء الأعلام الذين أفاد منهم، فنراه تارة يستخدم لفظة "بعض"، وأخرى يستخدم لفظة "جماعة"، وأحياناً يستخدم لفظة "جماعة" ثم يصرح بأسماء العلماء الذين نقل عنهم، وثالثة عبارة "النحويين"، أو "المعربون من المتقدمين"، أو "أكثر المتأخرين".

يتضح لنا مما سبق تنوُّع النقول والإفادات لدى المؤلف، وبأساليب وطرق مختلفة كان لها أكبر الأثر في إثراء مادة الرسالة العلمية.

(د) شواهد الرسالة:

أولاً: القرآن الكريم: استشهد ابن الصائغ بثماني آيات قرآنية كريمة في أثناء إعرابه كلمة التوحيد في خمسة مواضع من رسالته، ولم يتعرض فيها للقراءات القرآنية.

ثانياً: النماذج والأساليب النثرية: لم يستشهد المؤلف بأية أمثال أو حكم في أثناء شرحه الموضوعات والمسائل التي ناقشها في رسالته، لكنه استشهد ببعض العبارات والنماذج النثرية، وكلّها مما مَثّل بها من سبقه من النحاة، ومن لحقه أيضاً، وهي مثبتة عندهم.

ثالثاً: الأشعار: استشهد ابن الصائغ ببيتين من الشعر سبق لغيره أن استشهد بهما دون أن ينسبهما إلى صاحبيهما، وقد وقفت عليهما في المصادر التي رجعت إليها.

(هـ) المسائل الخلافية في الرسالة:

أولى ابن الصائغ الخلاف النحوي في رسالته مكانة خاصة حيث أكثر منه بشكل لافت للنظر، ونراه دائماً يدلي برأيه الخاص في كل مسألة، وقد تنوَّعت طرق

تناوله للمسائل الخلافية، فنراه تارة يعرض الأمر على شيوخه، أو بعض فضلاء العصر من العلماء، مرتضياً رأيهم كما جاء في مسألة:

- حمل التوابع لاسم "لا" على الموضع قبل الخبر في "لا رجلَ ولا امرأة قائمان"، حيث عرض الأمر على شيخه أبي حيان واعتراضه على مذهب ابن الضائع فيها.

- ومسألة الخلاف بين سيبويه والأخفش في "دخول النواسخ على الوصف الرافع لمكتفى به في "إن قائماً أخواك"، وعرضه الأمر على بعض الفضلاء، ورضاه عنه.

- ومسألة "حذف ابن كيسان التنوين من اسم "إن"، وموافقة بعض مشايخه ابنَ كيسان.

وتارة يعرض الرأي ويقوم بالردِّ عليه كما في المسائل الآتية:

- مسألة الخلاف في "كون خبر "لا" محذوفاً، و"إلا الله" بدلاً من موضع "لا" مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها"، حيث قال: "وقد قلت استشكل من قاعدة...".

- مسألة "عدم لزوم إحلال "عبد الله" محل "أحد" الواقع بعد "إلا" في: لا أحد فيها إلا عبدُالله"، حيث قال: "وهذا فيه تأمل ينكشف بما ذكره النحويون...".

- الخلاف في قول سيبويه "وصارت "ما" على أقيس اللغتين" في: "ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به"، حيث قال: "ولا حجَّة لهم في قول سيبويه... ويقوِّي أنه يريد ما بعده لا تقديره".

- الخلاف حول عدم إمكانية إبدال المرفوع من المنصوب حيث قال: "وقول الأستاذ: لا يُبْدَل مرفوع من منصوب، جوابه أن البدل هنا بالحمل على

المعنى. . . " .

ـ الخلاف في "عدم عمل العامل في المبدل منه في البدل" حيث قال: "وفي كلامه نظران. . . " .

ـ الخلاف حول "حذف خبر "لا"، و"إلا الله" بدل من الضمير" فقال: "وهذا لا كلفة فيه واختاره بعض المتأخرين" .

ـ الخلاف في تقدير خبر "لا" المحذوف حيث قال: "والتقديران الأولان أولى" .

ـ الخلاف بين أهل السنّة والمعتزلة في "نفي الماهية مع الوجود وإثباتها. . . "، حيث قال: "والدليل يأبى ذلك" .

ـ الخلاف في عدم "إعمال "لا" في الموجب"، حيث قال: "وقد يقال فيه. . . " .

ـ الخلاف حول التقدير في قولهم: "لا رجل في الدار إلا زيد"، حيث قال: "وليس الأمر كذلك. . . " .

ـ الخلاف في كون "إله" بمعنى "مألوه"، حيث قال: "وعلى ذلك اعتراضان" .

ـ الخلاف في "الرفع والنصب عند تقدير الخبر محذوفاً في حالة حصول المشاكلة، نحو: ما ضربت أحداً إلا زيداً" حيث قال: "يترجَّح النصب في القياس لكن السماع والأكثر الرفعُ ولا يستنكر ذلك. . . " .

وتارة ثالثة نراه يترك العلماء يختلفون فيما بينهم، ثم يقوم بالتعليق، من ذلك ما جاء في المسائل الآتية:

ـ تخطئة ابن الضائع لأبي علي الشلوبين في النقل عن ابن خروف ثم قوله:

حتى ردّ عليه بأنه لا يجوز بدل مرفوع من منصوب.

- الخلاف حول "تقدير الخبر في الوجود"، وردّ الإمام فخر الدين على مَنْ قَدَّرَه، واكتفى المؤلف بالتعليل لذلك وكأنه ارتضاه.

- الخلاف في نقل ابن الضائع عن ابن خروف قول الشاعر:

ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير

حيث قال: "لكن ردّه عليه بوجهين..." ثم أردف قائلاً: "وفي الوجهين نظر".

- الخلاف في "عدم كون المعرفة خبراً عن النكرة"، وردّ ابن عمرون في الحواشي وما قاله الزمخشري، حيث قال: "فيقال له: هذا لا يضرُّ سيبويه إذا كان مع النكرة ما يُسوِّغ الإخبار عنها...".

- الخلاف حول "جعل إلا الله خبراً" وردّ ابن الحاجب والأندلسي ذلك، ثم قال: ويمكن أن يقال: لا نسلِّم أن الاستثناء إخراج من المحكوم عليه... ورد أبي البقاء العكبري وابن يعيش هذا الإعراب" ثم قال: "ويمكن أن يقال: إنما يمتنع ذلك في الإثبات...".

- الخلاف حول "جواز نصب إلا الله على الاستثناء" ورد ابن عمرون قول من جعل "إلا الله خبراً" حيث قال: "وإن كان الرفع المشهورَ... ولا تحسبنَّ الردَّ بهذا على مَنْ جَوَّزَ جعلَ إلا خبراً".

- الخلاف حول "إعراب لا إله في موضع الخبر، و"إلا الله" في موضع المبتدأ" حيث قال: "وهذا الإعراب ارتضاه جماعة... وأنكره بعض العلماء الحاضرين واستفسده، ولم يبيِّن لفساده وجهاً، وقد رُدَّ بمخالفته الإجماع".

- الخلاف في إعراب "لا رجل في الدار إلا عمرو" حيث أورد رأي الأُبَّذي، ثم ردّ الكرماني عليه، وأردف قائلاً: "وقد اعترض عليه...".

وتارة نرى المؤلف يورد عبارات تدل على تضعيف الرأي الذي يسوقه من ذلك ما جاء في أثناء حديثه عن قول سيبويه: "وتستوي اللغتان" حيث قال: وقد زعم ابن خروف أن مراده بالاستواء فيما قبل إلا . . . " فاستخدم لفظة "زعم" للتدليل على ضعف رأي ابن خروف.

واستخدم المؤلف صيغة التمريض "قيل" عندما تحدَّث عن آراء العلماء في "تقدير خبر لا المحذوف".

وفي أثناء حديثه عن رأي الأبّذي في "عدم جواز البدل من اسم "لا" على اللفظ" حيث قال: وقيل: لأن تقدير "من" لا يقتضي النفي. . . ".

من هنا يتضح لنا أهمية الخلاف النحوي في هذه الرسالة، واهتمام المؤلف به اهتماماً خاصاً.

(و) الأصول النحوية في الرسالة:

تنوعت الأصول النحوية لدى المؤلف، فتارة يعتمد السماع أصلاً أساسياً في رسالته، ومن ذلك ما جاء في أثناء حديثه عن "كون الاستثناء مفرّغاً والنقل عن الشلوبين".

وقد أكثر من استخدامه القياس في رسالته وبألفاظ مختلفة، فتارة ينصّ على "أن القياس عند ابن الضائع البقاء على لغة أهل الحجاز في المجرور".

كما أنّ المؤلف كثيراً ما كان يقيس أمراً على آخر كما في حمله التقدير في "لا أحد فيها إلا عبد الله" على مسألة "ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به".

وفي أحيان أخر يستخدم لفظة "كذا"، أو "كما"، وذلك في نحو قوله: "كما حمل بدل المرفوع من المنصوب على المعنى".

وقد احتلت العلَّة مكانة كبيرة عند المؤلف، وتنوعت عِلَلُه التي تطَّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، ولعلّ أبرزَها:

(١) علة التعذر: حيث قال: "وتعذر حمله على اللفظ".

(٢) علة الفـرق: وذلك في قوله: "فلقائل أن يفرق".

(٣) علة النظير: وذلك عندما قال: "ونظير البدل هنا في أنه لا يعمل..".

(٤) علة النـفي: في قوله: "لأن هذا النفي عام".

(٥) علة امتناع: ومن ذلك ما جـاء في قوله: "ويمكن أن يقال: إنما يمتنع ذلك في الإثبات".

(٦) علة جـواز: كما جاء في قوله: "... على من جَوّز جعل "إلا" خبراً".

(٧) علة النقيض: في قوله: "فينعكس انعكاس النقيض".

(٨) حمل على المعنى: كمـا في قوله: "لا يبدل مرفوع مـن منصوب..هنا بالحمل على المعنى".

(٩) حمل على الموضع: في قوله: "جواز حمل التوابع لاسمها على الموضع".

(١٠) علة مشاكلة: كما في قوله: ".. أن الترجيح هناك لحصول المشاكلة في الإتباع..".

(١١) علة المشابهة: في قوله: "وشبهت ذلك بمنزلة التنزيل...".

كـما أن المؤلف عَلَّلَ بعـلل أخرى مـثل: علة الافـتقـار، وعلة الأصل، وعلة التركـيب، وعلة التأكـيد، وعلة المخـالفة، وعلة الاستـغناء، وعلة الأَوْلَى، وعلة الاشتغال.

أما الدليل الثالث الذي اعتمده المؤلف في رسالتـه فهو الإجماع والاتفاق، وقد ذكره فـي أثناء حديثـه عن "الاتفاق على عـمل "لا" في الخبـر إذا كان اسـمهـا معرباً".

من هذا العـرض يتضح اهتمـام المؤلف بالأصول النحـوية المعتـمدة وطرقـها، وبصفة خاصة اعتماده الكبير على العلّة وأنواعها المختلفة.

القسم الثاني: التحقيق:

(أ) سبب تأليف الرسالة:

نص المؤلف في مقدمة رسالته أنه ألفها استجابة لطلب بعض الأصحاب، حيث جاء في بداية الرسالة: "هذه رسالة كتبتها في "إعراب لا إله إلا الله" سألني وضعها بعض الأصحاب، فأجبته مستمداً من الكريم الوهاب".

(ب) توثيق نسبة الرسالة إلى مؤلفها، وتحقيق عنوانها:

إن نسبة الرسالة لابن الصائغ واضحة لا لبس فيها، فقد ذكر إسماعيل البغدادي[1]، وخير الدين الزركلي[2] أن لشمس الدين ابن الصائغ الحنفي كتاباً يحمل اسم "المرقاة في إعراب لا إله إلا الله"، بالإضافة إلى ما حملته خاتمة الرسالة في الصفحة الأخيرة من مصوّرة النسخة المخطوطة من عنوانها واسم مؤلفها حيث جاء فيها: انتهى كتاب "المرقاة لإعراب لا إله إلا الله" لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي المعروف بـ"ابن الصائغ".

(ج) وصف المخطوطة:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسخة مصوَّرة عن نسخة مخطوطة فريدة تقع ضمن مجموع تحتفظ به مكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم (٣١٨٢ج)، ومن المجموع مصوَّرة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحمل رقم (٤٥٥).

وقد اجتهدت في البحث عن نسخة أخرى فلم أعثر على ضالتي المنشودة.

وتقع هذه النسخة في سبع صفحات من القطع الكبير، وفي كل صفحة (٢١) سطراً، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة تقريباً. ويبدو أن

(١) إيضاح المكنون ٢: ٤٦٩، وهدية العارفين ٢: ١٦٨-١٦٩.

(٢) الأعلام ٦: ١٩٢.

المخطوطة قرئت على أحد العلماء لم يذكر اسمه، فأجرى قلمه في تصحيح جملة من ألفاظها في الهامش وبين السطور، أو ضبط بعض الأسماء، أو أضاف بعض ما سقط من حروفها وكلماتها، أو قام بتصويب المحرَّف أحياناً، ويضع علامة (صح) إزاء التصحيح.

وقد قام بكتابتها بقلم نسخي واضح مصطفى بن عبيد سنة ألف ومائة وثمانية عشر من سنين الهجرة، وبها نظام التعقيبة.

وقد حملت خاتمة الرسالة في الصفحة الأخيرة منها عنوانها واسم مؤلفها حيث جاء فيها: تم كتاب "المرقاة لإعراب لا إله إلا الله" للعلامة شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن علي الحنفي المعروف بـ "ابن الصائغ".

وقد اعتمدت هذه النسخة الفريدة في تحقيق الرسالة وإخراجها، وأقدمت على ذلك على ما في اعتماد نسخة واحدة في تحقيق كتب التراث من عسر ومشقَّة، ويشفع لي في هذا الإقدام على هذا الأمر على ما فيه من المصاعب والمزالق الرغبةُ الشديدة في إلقاء الضوء على أثر علمي ألّفه عالم من علماء العربية لم تلق كتبه حظها من العناية والاهتمام شأن عدد كبير من المؤلفين في اللغة الغربية.

(د) منهج التحقيق:

حرصت في تحقيق الرسالة على اتباع منهج يهدف قدر الإمكان والطاقة إلى الدقة في تحرير النص، وضبط ألفاظه، وفق قواعد الكتابة الإملائية المعروفة، كما قمت بتنسيق أفكاره، وتصويب ما وقع فيه من تحريف معتمداً في ذلك الكتب التي ألّفت في هذا الموضوع، مع إضافة ما رأيته ضرورياً لاستقامة النص ووضعت ذلك بين معقوفين [ ]، كما قمت بتفصيل الحديث عن المسائل التي لم يفصل المؤلف فيها الحديث، وأحلت على كثير من المصادر والمراجع التي تعرضت لهذه

المسألة، أو تلك.

كما قمت بتحرير الآراء والنقول والنصوص التي ذكرها المؤلف في المتن، وذلك بإرجاعها إلى مظانِّها الأصلية، أو إلى الكتب الأخرى التي ذكرت أقوالهم ، كما قمت بعزو الآراء غير المنسوبة إلى أصحابها قدر الطاقة، وأشرت إلى هذا كله في حواشي الرسالة.

كما قمت بتخريج شواهدها القرآنية، وشواهدها الشعرية؛ بضبطها وعزوها إلى قائليها، والترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في النصّ ترجمة مختصرة.

وقد جعلت في نهاية الدراسة نموذجين مصوَّرين من المخطوطة للصفحتين الأولى والأخيرة من الرسالة.

وإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لأرجو من الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفع به، وهو سبحانه ولي التوفيق، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

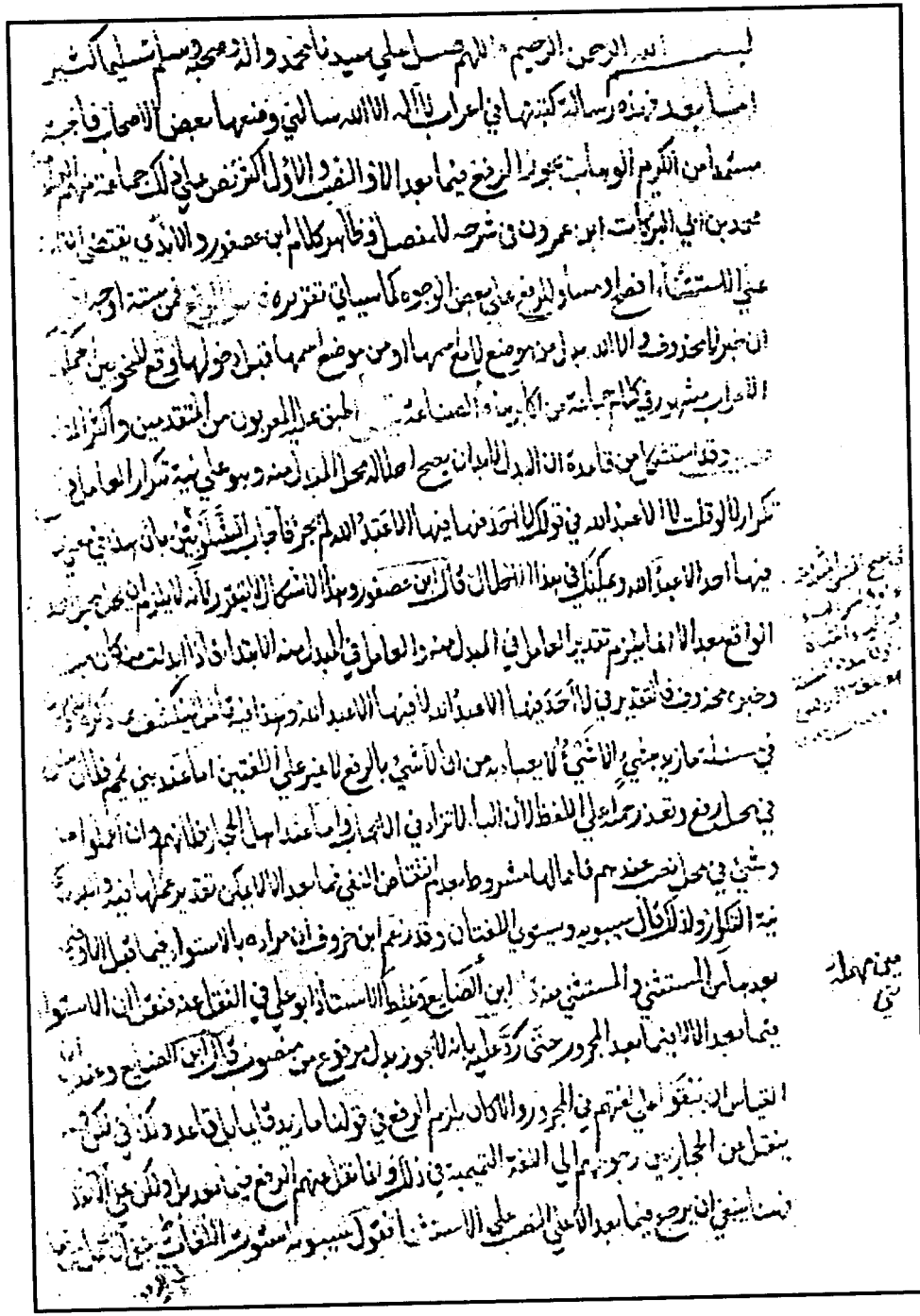

النموذج رقم (١) الصفحة الأولى من المخطوطة

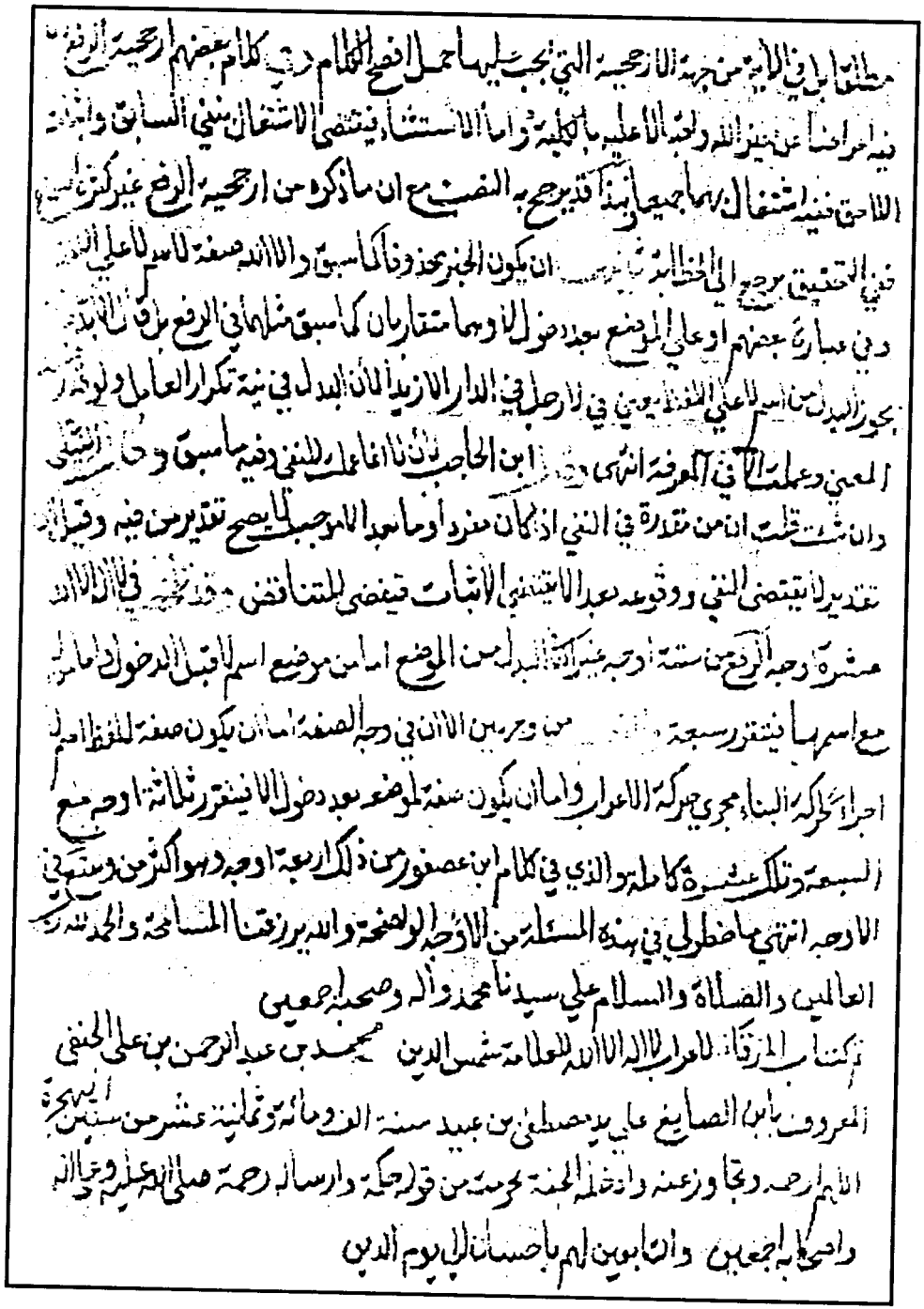

النموذج رقم (٢) الصفحة الأخيرة من المخطوطة

"المرقاة لإعراب لا إله إلا الله"

تأليف

الشيخ الإمام العلامة محمد بن عبد الرحمن الحنفي الزمردي، شمس الدين، أبي عبد الله، ابن الصائغ

المتوفّى سنة ٧٧٦هـ

اللهم صلّ على سيّدنا محمد، وآله وصحبه، وسلِّم تسليماً كثيراً، أما بعد، فهذه رسالةٌ كتبتُهَا في إعراب (لاَ إِلَهَ إلا اللَّه)(١) سألني وَضْعَهَا بعضُ الأصحاب فأجبته مستمِداً من الكريم الوهَّاب: يجوزُ الرفعُ فيما بعد "إلا"، والنصبُ، والأولُ أكثر(٢)، نَصَّ على ذلك جماعةٌ منهم: العلامة محمد بن أبي البركات بن عَمْرُون(٣) في شرحه للمفصَّل.

(١) من الآية ٣٥ من سورة الصافات، والآية ١٩ من سورة محمد.

(١) قال القَرافي: "وحيثما وقع هذا الاستثناء فهو استثناء من نفي، فيجري على اللغتين في رفعه ونصبه، والمشهورُ رفعُه"، وقال: قال الشماميني في شرح اللمع: "يجوز النصب في الآية "إلا الله" على الاستثناء، وأنكره الشيخ ابن عمرون إنكاراً شديداً موافقاً في ذلك الجرمي؛ حيث قال: لأنه لم يتم به الكلام فكأنك قلت: "اللهُ إلهٌ".

انظر: الاستغناء في الاستثناء ٢٤٩، ٣٠٩، وشرح المفصل ١: ٨١-٨٢، وارتشاف الضرب ٣: ١٣٠٠، وهمع الهوامع ٢: ٢٠٣، وحاشية الخضري ١: ٣٣١.

(٣) هو محمد بن محمد بن علي بن عمرون، جمال الدين، أبو البركات، الحلبي، النحوي، توفي سنة ٦٤٩هـ.

انظر في ترجمته: البلغة ٢١٣، وبغية الوعاة ١: ٢٣١، ومعجم المؤلفين ٣: ٦٦٠.

وظاهر كلام ابن عصفور(١) والأُبَّذِي(٢) يقتضي: أنّ النصبَ على الاستثناء أفصحُ، أو مساوٍ للرفع على بعض الوجوه كما سيأتي تقريره.

فأما الرفعُ فمن ستة أوجه: أوَّلها: أنَّ خبر "لا" محذوف(٣)، و"إلا الله" بدلٌ من موضع "لا" مع اسمها(٤)، أو موضع اسمها قبلَ دخولها(٥)، وقع للنحويين

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور النحوي، الحضرمي، الإشبيلي، توفي سنة ٦٦٩هـ.
انظر ترجمته في: البلغة ١٦٠ـ١٦١، وبغية الوعاة ٢: ٢١٠، وشذرات الذهب ٥: ٥٧٥.
قال في المقرَّب ص١٨٥: "وإن كان منفياً لفظاً أو معنىً، فإن كان الاسم الذي قبلها منصوباً بـ "لا" النافية جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه: أفصحُها النصبُ على الاستثناء، أو رفعه بدلاً على الموضع، ودونهما النصبُ على أن تكون "إلا" مع ما بعدها نعتاً للاسم الذي قبلها على اللفظ، والرفعُ على أن تكون مع ما بعدها نعتاً له على الموضع، نحو قولك: لا رجلَ في الدار إلا زيداً وإلا زيدٌ، برفع زيد، ونصبه".

(٢) هو علي بن محمد بن محمد الخشني، أبو الحسن الأبَّذي، توفي سنة ٦٨٠هـ.
انظر في ترجمته: البلغة ١٥٩، والوافي بالوفيات ٥: ٢٧٧، وبغية الوعاة ٢: ١٩٩.

(٣) إذا دلّ دليل على خبر "لا" النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وجاز حذفه عند الحجازيين، نحو قولك: هل من رجل قائم؟ فتقول: لا رجلَ، وتحذف الخبر وهو "قائم"، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جارّ ومجرور كما مثّل، أو ظرفاً أو مجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ و: هل في الدار رجلٌ؟ فتقول: لا رجل، فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله عليه السلام: "لا أحدَ أغيرُ من الله". وقد غلّط ابن مالك والأندلسي الزمخشريَ والجزوليَّ ما نسباه إلى تميم من التزام حذف خبر "لا" مطلقاً.
راجع: صحيح البخاري (كتاب النكاح) ٩: ٣١٩، وصحيح مسلم (كتاب التوبة) ٤: ٢١١٤، وشرح الكافية الشافية ١: ٥٣٥ـ٥٣٨، وارتشاف الضرب ٣: ١٣٠٠، وأوضح المسالك ٣: ٢٩، وشرح الكافية للرضي ١: ٢٥٨ـ٢٥٩، وهمع الهوامع ٢: ٢٠٢ـ٢٠٣، وحاشية الخضري ١: ٣٣١.

(٤) إشارة إلى رأي سيبويه حيث قال: "وأعلم أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء". انظر: الكتاب ٢: ٢٧٥.

(٥) من القائلين بهذا الرأي الزمخشري وارتضاه ابن الحاجب.
انظر في هذا: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧، و(إعراب لا إله إلا الله)، للقاري (٣/ب)، والمساعد ١: ٥٤٩، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٧٠، وهمع الهوامع ٢: ٢٠٣.

الحَمْلاَنِ، وهذا الإعرابُ مشهورٌ في كلامِ جماعةٍ من أكابر هذه الصناعة[1].

قيل: أطبق عليه المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين. قلت: وقد استشكل من قاعدة "أن البدل لا بدَّ أن يصحّ إحلالُه محلَّ المبدل منه، وهو على نيّة تكرار العامل"، ولا يصح تكرارُ "لا" لو قلت: "لا إلا عبدُ الله" في قولك: "لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله" لم يجز. فأجاب الشّلَوْبين[2] بأن هذا في معنى: ما فيها أحدٌ إلا عبدُ الله، ويمكنك في هذا الإحلال[3].

قال ابن عصفور: وهذا الإشكال لا يتقرر؛ لأنه لا يلزم أن يحلَّ محلَّ "أحد" الواقع بعد "إلا"، إنما يلزم تقدير العاملِ في المبدل منه، والعاملُ في المبدل منه: الابتداء[4]، فإذا أبدلت منه كان مبتدأ، وخبره محذوف، فالتقدير في "لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله": لا فيها إلا عبدُ الله.

وهذا فيه تأمل ينكشف بما ذكره النحويون في مسألة "ما زيد بشيء إلا شيءٌ لا يُعْبأُ به"، من أنّ "إلا شيء" بالرفع لا غيرُ على اللغتين؛ أما عند بني تميم[5]

(١) نسب الملا علي القاري الرفعَ على البدلية إلى ابن مالك؛ حيث قال عندما تحدَّث عن حذف خبر "لا" العاملة عمل "إن": وأكثر ما يحذف الحجازيون مع "إلا"، نحو: "لا إله إلا الله" وهذا الكلام منه؛ أي: ابن مالك. يدل على أن رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية، وحينئذٍ يتعين أن يكون على البدلية".
انظر: (إعراب لا إله إلا الله) للقاري (٣/ب)، وشرح الكافية الشافية ١: ٥٣٥.

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو علي الإشبيلي، الأزدي، المعروف بـ"الشلوبين، أو الشلوبيني"، توفي سنة ٦٤٥هـ.
انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢: ٣٣٢، وبغية الوعاة ٢: ٢٢٤-٢٢٥، وشذرات الذهب ٥: ٢٣٢-٢٣٣.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٧٢، وبدائع الفوائد ٣: ٤٩، و(إعراب لا إله إلا الله) للأجهوري (١/أ)، و(إعراب لا إله إلا الله) للقاري (٤/ب).

(٤) انظر: المقرب ٢٦٦، وشرح الجمل ١: ٢٩٣.

(٥) وقد حكى الفرّاء والكسائي أنها لغة نجد.
انظر: الكتاب ١: ٥٧، والمقتضب ٤: ١٨٨، ومعاني القرآن للفراء ٢: ٤٢، وارتشاف الضرب ٣: ١١٩٧.

فَلأنَّ "بشيء" في محل رفع، وتعـذَّرَ حمله على اللفظ؛ لأن "الباء" لا تزادُ في الإيجاب[1].

وأمّا عند أهل الحجاز[2] فلأنهم وإن أعملوا "ما"، و"شيء" في محلٍّ نصبٍ عندهم، فإعمالُهَا مـشروطٌ بعدم انتقاض النفي[3]. فما بعد "إلا" لا يمكن تقديرُ عَـمَلِهَا فـيـه، والبدلُ على نيّـة التكرار، ولذلك قـال سـيبـويه[4]: "وتسـتوي

(١) قال القرافي: نقول: "ما هو بشيء إلا شيء لا يعبأ به"، فهذا على الموضع في مذهب بني تميم، وعلى مذهب أهل الحـجاز لا يصح على اللفظ ولا على الموضع؛ لأنه لا تدخل "الـباء" الزائدة في الواجب، وما بعـد "إلا" واجب، ولا يصلح على الموضع؛ لأن "بشيء" في مـوضع نصب، ولا يحمل مـرفوع على منصوب، ولكنه محمول على تأويل الموضع، كأنه قيل: لا هو شيء إلا شيء لا يعبأ به".
وقد ندرت زيادتها في الخبر الموجب، وقـال الأخفش: إن "الباء" زائدة في قوله تعالى في الآية ٢٧ من سورة يونس: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، والأولى أن يكون الجار والمجرور خبراً، و"الباء" متعلقة بالاستقرار.
ولا تختص زيادة "البـاء" بعد "ما" بكونها حـجازية، خلافـاً للفارسي والزمخشـري، بل تزاد بعدها، وبعد التميمية.
انظر: شرح ابن عقيل ١: ٣٠٩، والاستغناء فـي الاستثناء ٩٨، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٧٢، والجنى الداني ٥٤ـ٥٥.

(٢) نسب الكسائي هذه اللغة إلى أهل تهامة.
انظر: ارتشاف الضرب ٣: ١١٩٧.

(٣) خالف قوم في هذا الشرط، فَجَوَّزَ يونـس والشلوبين النصبَ مع "إلا" مطلقاً؛ لوروده في قول الشاعر، وهو رجل من بني سعد:

وما الدهرُ إلا منجوناً بأهله ... وما صاحبُ الحاجات إلا مُعَذَّبا

انظر: شرح الـكافية للرضي ٢: ٢١٨، والـلباب ١: ١٧٥ـ١٧٦، وشرح المقـدمة الجـزولية ٢: ٨٩٩، وهمع الهوامع ٢: ١١٠ـ١١١.

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشـر، (أبو الحسن)، المعروف بـ "سيبويه". (توفي سنة ١٨٠هـ على خلاف).
انظر في ترجمـته: أخبار النحويـين البصريين ٤٨ـ٥٠، وإنباه الرواة ٢: ٣٤٦ـ٣٦٠، وبغـية الوعاة ٢: ٢٢٩ـ٢٣٠، وشذرات الذهب ١: ٢٥٢ـ٢٥٥.

اللغتان"[1]. وقد زعم ابن خروف[2] أن مراده بالاستواء فيما قبل "إلا"، وفيما بعدها من المستثنى والمستثنى منه.

قال ابن الضائع[3]: وغلط الأستاذُ أبو علي في النقل عنه، فَنَقَلَ أن الاستواءَ فيما بعد "إلا" لا فيما بعد المجرور، حتى رُدَّ عليه بأنه لا يجوز بدلُ مرفوعٍ من منصوب.

قال ابن الضائع: وعندي أن القياسَ أن يَبْقَوا على لغتهم في المجرور، وإلا كان يلزم الرفع في قولنا: ما زيد قائماً بل قاعدٌ، وكذا في "لكن"[4]، ولم يُنْقَل عن الحجازيين رجوعُهُم إلى اللغة التميمية في ذلك، وإنما نُقِلَ عنهم الرفعُ فيما بعد "بل"، و"لكن" على الابتداء[5]، فهنا ينبغي أن يرجح فيما بعد "إلا" النصبُ على الاستثناء.

فقول سيبويه: "استوت اللغتان" في الرفع ينبغي أن يحمل على ما [أ/ ب] بعد "إلا"، ولا حُجَّة لهم في قول سيبويه: "وصارت (ما) على أقيس

(١) الكتاب ٢: ٣١٦.

(٢) هو علي بن محمد بن علي، أبو الحسن، الإشبيلي، المعروف بـ "ابن خروف"، توفي سنة ٦٠٩هـ.
انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٤: ١٩٢ـ١٩٣، والبلغة ١٥٧، وبغية الوعاة ٢: ٢٠٣ـ٢٠٤.

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكُتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بـ "ابن الضائع"، توفي سنة ٦٨٠هـ.
انظر في ترجمته: البلغة ١٥٩ـ١٦٠، وبغية الوعاة ٢: ٢٠٤، وهديَّة العارفين ١: ٧١٣.

(٤) أجاز الكوفيون العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب، ومنعه البصريون، وأوجبوا ـ إن وقعت "لكن" بعد الإيجاب ـ أن يؤتى بعدها بجملة مخالفة لما قبلها، وقاس الكوفيون "لكن" على "بل".
وزعم البصريون أنه لو عطف بـ "لكن" بعد الإيجاب لكان معناها الإضراب، فيستغنى عنها بـ "بل".
انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٨٤ـ٤٨٨.

(٥) قال ابن هشام: وجب الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعطف، لأنه موجب.
انظر: أوضح المسالك ١: ٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢: ٢٢٣ـ٢٢٤.

اللغتيـن"[1]؛ فإنـه يمكـن حَمْلُه على مـا بعـد "إلا"، كما قالوا في: "ما زيدٌ إلا منطلقٌ"، رجـعوا إلى اللغة التـميـمية، ويقـوي أنه يريد ما بعـد إلا تقديره، وقوله: "كأنك قلت: ما زيد إلا شيءٌ لا يُعْـبَأ به"، وقول الأستاذ[2]: "لا يبدل مرفـوع من منصوب" جوابه: أن البـدل هنا بالحمل على المعنى، فـإنّ الشرط في البدل تقديرُ تكرار العامل، والعامل يتكرر على البدل المرفوع.

ونظيرُ البدلِ هنا في أنه لا يعمل فيـه اللفظُ المتقدمُ العاملُ في المبدل منه[3]، بل الابتداءُ: قولُهم: "لا إله إلا الله"؛ ألا ترى أنـه بدل على تقدير: "ما لنا"، أو "ما في الوجود"، ولا يجـوز تقدير: لا في الوجود إلا الله؛ لأن "لا" لا تلغى إلا مكرّرة[4].

(١) انظر: الكتاب ٢: ٣١٦.

(٢) هو أبو علي الشلوبين. وقد تقدمت ترجمته.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٧٢.

(٤) هذه إشارة إلى العطف على اسم "لا" مع تكرارها، في نحو: "لا حـول ولا قوة إلا بالله"، وما ذكره المصنف إطلاقٌ لا يتفق وما أجازه النحاة من وجوه خمسة على النحو الآتي:

الأول: البناء على الفتح، وهو الأصل؛ لتركبه مع "لا" الثانية، وتكون "لا" الثانية عاملة عمل "إنّ"، نحو قراءة ابن كـثير وأبي عمرو قـوله تعالى في الآية ٢٥٤ من سورة البقـرة: ﴿لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ﴾.

الثاني: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه:

أ ـ أن يكون معطوفاً على مـحل "لا" واسمها؛ لأنهمـا في موضع رفع بالابتداء عند سيبـويه، وحينئذٍ تكون "لا" زائدة بين العاطف والمعطوف عليه لتأكيد النفي.

ب ـ أن تكون "لا" الثـانية عـاملة عمل "ليس" في قـراءة الباقين، ونحـو ذلك، أيضاً، قـولُ الراعي النميري:

فما هجرتك حتى قلت معلنةً ... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ

ج ـ أن يكون مرفوعاً على الابتداء.

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني كقول الشاعر المُختَلَف فيه:

هذا لعمركم الصغار بعينه ... لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ =

وكـذا البدل هنا على تـقدير: "مـا زيد إلا إلا بشيء، وكـأنّ لفظة "ما" لهـا عملان: عملٌ فـيما بعد "إلا" وهو الرفع، وعملٌ فيمـا قبلها وهو النصب، فَنزّلَ الأولُ على أحدِ العَـمَلَيْن، وحُمِلَ الثـاني وهو ما بعد "إلا" على العـمل الآخر، انتهى.

وفي كلامه نظران:

الأول: قوله: و لا يجوز تقـدير "لا في الوجود إلا الله"؛ لأن "لا" لا تُلْغَى إلا مكررة، يقال له ذلك في "لا" المصّـرح بها لفظاً، ونحن في "لا إله إلا الله" ليس معنا في اللفظ إلا "لا" واحـدة، وهي عاملة، نعم إذا أعربناه على مـا سبق "بدلاً" نَوَيْنَا تكرارَ "لا"، وانتـفى عملُ تلك المقـدّرة بالدخول على المعـرفة[1]،

= الرابع: رفع الأول وفتح الثاني، كقول أمية بن أبي الصلت المُلَفَّق من بيتين:

فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيمُ

الخامس: فتح الأول ونصب الثاني، كقول الشاعر المُخْتَلَف فيه:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ اتَّسَعَ الخرقُ على الراقعِ

وهو أضعفها، وقد خَصَّه يونس وجمـاعة بالضرورة كتنوين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير "لا" زائدة مؤكدة، وأن الاسم منتصب بالعطف.

انظر: الكتـاب ٢: ٢٨٥، والكشف عن وجوه القراءات السـبع ١: ٣٠٥، والمقتـصد ٢: ٨٠٦ـ٨٠٧، وشرح ابن عـقيل ٢: ١١ـ١٦، وأوضح المسالك ٢: ١٤ـ٢٠، وشرح الكافـية للرضي ٢: ١٩٨ـ٢٠١، وشرح الأشموني ١: ٣٣٥ـ٣٣٩، والتصريح ١: ٢٤٠ـ٢٤١، وحاشية الخضري ١: ٣٢٣ـ٣٢٦.

(١) إن "لا" النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات خلافاً لابن جنّـي، وإن كان الاسم معرفة، أو منفصلاً أُهملت، ووجَبَ ـ عند غير المبرِّد وابن كيسان ـ تكريرها، نحو قول النابغة الجعدي:

وحلّت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حُبّها متَراخيا

ونحو: لا في الدار رجل ولا امـرأة، وأما قولهم: "قضـيةٌ ولا أبا حسنٍ لها"، وقـول بعض بني دبير: "لا هيثم الليلة للمطيّ"، وقول عبد الله بن الزبير:

أرى الحاجات عند بني خُبيبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ بالبلادِ

فمؤوّل.

=

ومن أين لزومُ التكرار لتلك المقدرّة! ولو قيل: إنها تكررت في الجملة كان كافياً في جوابه.

الثاني: جَعْلُه بابَ "لا إله إلا الله"، وباب "ما زيدٌ بشيء إلا شيء" سواءً؛ فلقائل أن يُفرّقَ بينهما بأن "لا إله" مرفوع و "إلا الله" مرفوع بدل من مرفوع، أمَّا "ما زيد بشيء" فهو منصوب في لغة أهل الحجاز، و"إلا شيء" بدل مرفوع من منصوب(١).

وقد يعتذر له من الثاني بأن "إلا الله" بدل من موضع اسم "لا" قبل دخولها، لا من "لا مع اسمها"، وهو إحدى العبارتين اللتين قدمناهما، لكن على العبارة الأخرى أنه "بدل" من "لا مع اسمها" لا يفتقر إلى ذلك جميعه، فإن العامل المقدَّر مع المبدل هو الابتداء، وهو صالح للعمل في البدل والمبدل منه، كما تقدم في كلام ابن عصفور.

وقد رأيت في "المجد المؤثَّل فيما أثبتُّه على المفصّل"(٢): أنّ الرفعَ في "ما زيد

= وقد جاء عدم تكرارها في قول الشاعر:

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزال لما ... لا أنتِ شائية من شأننا شاني

ضرورة.

انظر: الكتاب ٢: ٢٩٧، والمقتضب ٤: ٣٦٢، والخصائص ٢: ٣٥، والمقتصد ٢: ٨١٨-٨١٩، وأوضح المسالك ٢: ٥، وشرح الكافية للرضي ٢: ١٩٦-١٩٨، وشرح الأشموني ١: ٣٣٠-٣٣١، وهمع الهوامع ٢: ٢٠٦-٢٠٧، وحاشية الصبان ٢: ٤-٥.

(١) قال أبو حيّان الأندلسي: ولا يتبع المجرور بالباء الزائدة، نحو: "ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به"، ولا اسم "لا" الجنسية في: "لا إله إلا الله" إلا باعتبار المحل، والنكرة والمعرفة في ذلك سواء، لو قلت: "لا رجلَ في الدار إلا رجلاً من بني تميم، أو إلا تميمياً، على أنه إتباع على اللفظ، لا على المحل لم يجُزْ، ويجوز النصبُ على الاستثناء في هذه الصور وأشباهها.

انظر: ارتشاف الضرب ٣: ١٥١٠.

(٢) ذكر ضمن شروح المفصل منسوباً إلى شمس الدين ابن الصائغ الحنفي.

انظر: ابن يعيش النحوي ١٣٨.

بشيء إلا شيء" يتخيل له ثلاثة أوجه: إمّا البدل من جهة المعنى كما سبق، وإمّا على موضع "شيء" قبل دخول "ما"، وإمّا على أن الرفع في الثاني هو الرفع في الأول لو اتصف الأول بصفته من الإثبات، وشبَّهْتُ ذلك بمنزلة التنزيلِ في توريثِ ذوي الأرحام في الفرائض؛ أعني: إعطاء الذكر ما للأنثى التي أُولي بها، وبالعكس، مع مراعاة العدد من نفسه(١)، فليتأمل.

وثانيها: أن خبر "لا" محذوف كما سبق، و"إلا الله" بدل من الضمير المستكن فيه(٢)، وهذا لا كلفةَ فيه، واختاره بعض المتأخرين(٣).

وثالثها: أن الخبر محذوف كما سبق، و"إلا الله" صفة "لا إله" على الموضع موضع "لا [٢/أ] مع اسمها"، أو موضع اسمها قبل دخول "لا"، ولا تستنكرنَّ وقوع "إلا" صفةً؛ فقد جاء ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٤)، ويصير

(١) إشارة إلى الخلاف بين الفقهاء في توريث ذوي الأرحام؛ أي الذين ليسوا أصحاب فروض ولا عصبات، وما ذكره المصنف هنا هو مذهب أهل التنزيل الذين ينزلون الفرع الوارث من ذوي الأرحام منزلة أصله، فهم لا ينظرون إلى الموجودين، بل ينظرون إلى الذين أولوا بهم من أصحاب الفروض والعصبات، فيعطون الموجودين من ذوي الأرحام نصيب أصله الذي أولى به، وهذا مذهب الإمام أحمد ومن وافقه من متأخري فقهاء الشافعية والمالكية.

انظر: المغني، لابن قدامة ٦: ٢٠٦، والمواريث في الشريعة الإسلامية، للصابوني ١٧٤، وما بعدها، والفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي ١٠: ٧٨٥٨.

(٢) مال الملا علي القاري إلى هذا الرأي قائلاً: "الأقربُ أن يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر... وإنما كان القول بالبدل في الضمير المستتر أولى؛ لأن الإبدال من الأقرب أقوى من الأبعد".

انظر: إعراب لا إله إلا الله /3]ب ـ ٤/أ[، وهمع الهوامع ٢: ٢٠٣، وحاشية الصبان ٢: ١٧.

(٣) إشارة إلى أبي حيّان في النهر المادّ ١: ٢٣٠.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء، وفي هذا إشارة إلى رأي الكسائي وسيبويه، حيث قالا: "إلا" بمعنى "غير"، فلما جعلت "إلا" في موضع "غير" أعرب الاسم الذي بعدها على أنه وصف، ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء؛ لأنه يصير في تقدير: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا، وذلك فاسد، وقال=

المعنى: لا إله غير الله في الوجود، وقد جاء: ﴿مَا لَكُم مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(١) بالوصف.

ولكن الخبر المحذوف قدَّره بعضُهم(٢): "في الوجود"، وقدَّرَه بعضُهم: "كائن"، وبعضُهم: "لنا"(٣)، وبعضهم [بحق]"(٤). قيل: والتقديران الأولان أَوْلَى من حيث كونهما(٥) أدلّ على التوحيد المطلق من غير تقييد، ولذلك جاء: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾(٦)، وأعقب بقوله: ﴿لاَ إِلَهَ إِلا هُوَ﴾(٧)، ويقال: إذا قُدِّر "لنا" فالمرادُ: لنا أيها العالم الذي هو كلُّ موجود سوى الله، فاتَّحَدَت التقادير.

= عمرو بن معدي كرب:

وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان

وقد شذّذه ابن الحاجب، وحكى سيبويه: لو كان معنا رجل إلا زيد لَهَلَكْنا.

وقال الفرّاء: "إلا" هنا في موضع "سوى"، والمعنى: لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسد أهلها، وزعم المبرِّد: أنّ "إلا" هنا للاستثناء، وأن ما بعدها بدل.

انظر: الكتاب ٢: ٣٣١، ومعاني القرآن للفراء ٢: ٢٠٠، والمقتضب ٤: ٤٠٨ـ٤٠٩، وشرح المفصل ٢: ٨٩ـ٩٠، وشرح الجمل ٢: ٢٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢: ١٥٥، وارتشاف الضرب ٣: ١٥٢٨ـ١٥٢٩، والبحر المحيط ٦: ٣٠٤ـ٣٠٥، ومغني اللبيب ١: ٧٠ـ٧٣، والاستغناء في الاستثناء ٢٤٨ـ٢٥٣، والإتقان ٢: ١٦٠، وحاشية الصبان ٢: ١٥٥.

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٢) هذا أحد رأيي الفارسي، وقد تبعه فيه الزمخشري.

انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٨٠٠، وشرح المفصل ٢: ٩٠، و"معنى لا إله إلا الله" للزركشي ٧٤.

(٣) هذا رأي ثانٍ للفارسي، كما جاء في المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٨٠٠.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من "معنى لا إله إلا الله" للزركشي ٧٤.

(٥) في النسخة المخطوطة: كونه، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(٦) من الآية ١٦٣ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ١٦٣ من سورة البقرة.

وقد رَدّ الإمامُ فخرُ الدينِ[1] على من قَدَّر الخبرَ "في الوجود"؛ لأن هذا النفي عامٌّ مستغرق، فتقييده بالوجود تخصيص له، فلا يبقى النفي على عمومه المراد منه، فلا يكون هذا إقراراً[2] بالوحدانية على الإطلاق[3].

قال الأندلسي[4]: الإله حقيقة من له الخلق والأمر، ومن له هذه الصفة لا بُدَّ أن يكون موجوداً، فينعكس انعكاسَ النقيضِ بما ليس موجوداً ليس بـ "إله".

والمراد بقوله: "في الوجود" مسمّى الوجود الصادق على العيني والذهني، فنفي "الإله" عن الوجود نفيٌ لحقيقته، وفي "ريّ الظمآن"[5]: لا يتصور نفي الماهية إلا مع الوجود، هذا مذهب أهل السنّة والجماعة[6] خلافاً

(١) هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي، التميمي، البكري، الطبري، المتكلّم، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، المشتهر بـ "خطيب الرَّي"، (توفي سنة ٦٠٤هـ على خلاف).

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للإسنوي ٢: ١٢٣، وشذرات الذهب ٧: ٤٠-٤٢، والأعلام ٦: ٣١٣.

(٢) في النسخة المخطوطة: إقرار، والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: التفسير الكبير ٢: ١٩٣-١٩٤.

(٤) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي، المرسيّ، أبو الفضل، اللورقي النحوي، (توفي سنة ٦٦١هـ على خلاف).

انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٤: ١٦٧-١٦٨، وبغية الوعاة ٢: ٢٥٠، وشذرات الذهب ٧: ٥٣٢.

(٥) "ري الظمآن" كتاب في التفسير، لمحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل، شرف الدين، أبي عبد الله، المرسي، الأندلسي، الشافعي، توفي سنة ٦٥٥هـ.

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢: ١٢٢-١٢٣، وشذرات الذهب ٧: ٤٦٥-٤٦٦، ومعجم المؤلفين ٣: ٤٥٨.

(٦) أهل السنّة والجماعة من فريقي الرأي والحديث، وفقهاء هذين الفريقين: قرّاؤهم، ومحدّثوهم، ومتكلّمو أهل الحديث منهم، كلُّهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته، وعدله وحكمته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوّة والإمامة، وفي سائر أصول الدين، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام.

انظر: الفَرْقُ بين الفِرَق ٢٦.

للمعتزلة[1]؛ فإنهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود، والدليل يأبى ذلك[2].

رابعها: أن يكون الاستثناء مفرَّغاً[3]، و"إله" اسم "لا" بني معها، و"إلا الله" الخبر، و هذا منقول عن الشَّلوبين فيما عَلَّقه على المفصل، ونَقَلَه عن الزمخشري[4] في حواشيه ابنُ عمرون، وإن كان في المفصل قال غَيْرَه، وذَهَبَ إلى أن الخبر محذوف[5].

ومقتضى كلام ابن خروف على ما نقله ابن الصائغ في قول الشاعر:

ألا طعانَ ألا فرسانَ عاديةً إلا تجشؤكُم حولَ التنانيرِ[6]

(١) المعتزلة: فرقة من كبار الفرق الإسلامية، قالوا بخلق القرآن، وفتحوا باب الاجتهاد والبحث العقلي، واتخذوا العقل قياساً، وشيُخُهم هو واصل بن عطاء، ولقبه "الغزّال"، وقد اختلف مع أستاذه الحسن البصري فاعتزل عن مجلسه.

انظر: الفَرْقُ بين الفِرَق ٢٠ـ٢١، والتعريفات ٢٤٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ١: ٤٦٣، والكليات ٢١٦، و(إعراب لا إله إلا الله) للقاري [٧/ ب].

(٣) نسب علي القاري إلى ابن كمال باشا أنه قال في حاشيته على التلويح: "إن الاستثناء في كلمة التوحيد لا يجوز أن يكون مفرغاً، بأن يكون الخبر المحذوف عاماً لموجود أو في الوجود، ويكون "إلا الله" واقعاً موقعه، كما وقع "إلا زيد" موقع الفاعل في نحو: ما جاء إلا زيد؛ لأن المعنى على نفي الوجود عن "إله" سوى الله تعالى، وهو إنما يحصل إذا جعل الاستثناء بدلاً من اسم "لا" على المحل".

انظر: (إعراب لا إله إلا الله) [٣/ أ].

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، أبو القاسم، جار الله الزمخشري، توفي سنة ٥٣٨هـ.

انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣: ٢٦٥ـ٢٧٢، والبلغة ٢٢٠ـ٢٢١، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٩ـ٢٨٠، وشذرات الذهب ٦: ١٩٤ـ١٩٥.

(٥) انظر: المفصل ٤٣.

(٦) البيت من البسيط، نسب إلى حسان بن ثابت في: الكتاب ٢: ٣٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢: ٧٠، وشرح الشواهد للعيني ٢: ١٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١: ٢١٠، وخزانة الأدب ٤: ٦٩، لكنني لم أقف عليه في ديوانه. ونسب إلى خداش بن زهير في: شرح أبيات سيبويه ١: ٥٨٨. وجاء منسوباً إلى حسان أو خداش في: الدرر اللوامع ٢: ٢٣٠. وورد غير منسوب في: شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٠، وارتشاف الضرب ٣: ١٣١٦، ومغني اللبيب ١: ٦٨، والتصريح ١: ٢٤٥، وهمع الهوامع ٢: ٢٠٥، وشرح الأشموني ١: ٣٤٢.

من أنه أعرب "إلا تَجَشُّؤكم" خبر "لا"، لكن رُدّ عليه بوجهين:

أحدهما: أن "لا" لا تعمل في الموجب(١).

الثاني: أنها لا تعمل في المعرفة، وهما لازمان لإعراب "إلا الله" خبراً.

وفي الوجهين نظر؛ لأن "لا" عند سيبويه وجمهور البصريين لا عملَ لها في الخبر إذا بُنِيَ الاسمُ معها، وقولك: "لا رجلَ حاضرٌ" بمثابة: هل من رجلٍ حاضرٌ(٢)؟ الجواب كالسؤال.

واستدلّ لذلك ابن عصفور في شرحه الإيضاحَ بجواز حمل التوابع لاسمها على الموضع قبل الخبر، والقائلُ إنّ "لا" ترفعُ الخبرَ الأخفشُ(٣) وتابعوه.

وبنى ابنُ عصفور على الاختلاف جوازَ: "لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمان"(٤) على

(١) النفي بـ "لا" مشترك، وهي فيه على قسمين: قسم تنفي فيه الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصباً، وتسمّى "لا" النافية للجنس، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده، وتسمّى أيضاً "لا" التبرئة، بإضافة الدالّ عن المدلول لتبرئة الجنس من الخبر، وتعمل عمل "إنّ" بشروط. وقسم تنفي معه وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية، فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يجوز بعدها: "لا رجل قائماً بل رجلان، أو رجال"، وتعمل عمل "ليس" - على الخلاف بين الحجازيين والتميميين - بشروط، فإذا ثُنّي اسمُها أو جُمِعَ كانت في الاحتمال مثل "لا" العاملة عمل "إنّ"؛ فالاختلاف بين العاملة عمل "إنّ" والعاملة عمل "ليس" عند إفراد الاسم.

انظر: المقتضب ٤: ٣٥٧-٣٦٢، وشرح ابن عقيل ١: ٣١٢-٣١٦، وارتشاف الضرب ٣: ١٢٠٨-١٢٠٩، ١٢٩٥، وهمع الهوامع ٢: ١١٨-١٢١، و١٩٣-١٩٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢: ٢٧٥، والمقتضب ٤: ٣٥٧، وشرح المفصل ١: ١٠٦.

(٣) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبو الحسن، المتوفى (سنة ٢١٥هـ على خلاف).

انظر في ذلك: أخبار النحويين البصريين ٥٠-٥٢، وإنباه الرواة ٢: ٣٦-٤٣، والبلغة ١٠٤.

(٤) انظر رأي الأخفش في: ارتشاف الضرب ٣: ١٢٩٧-١٢٩٨.

القول الأول، وامتناعَه على الثاني، مع أن في كلام أبي البقاء[1] في اللباب[2]، وابن يعيش[3] في شرح المفصل ما يوهم أنّ خلافَ سيبويه والأخفش في "لا" مطلقٌ المبني معها الاسم والمعرب؛ حيث علّلا مذهبَ سيبويه بضعفِ عملِ "لا"[4].

ولكنَّ ابنَ مالك[5] في التسهيل نَقَلَ الاتفاقَ على عمل "لا" في الخبر إذا كان اسمها معرباً، واختار قولَ الأخفش فيما [٢/ب] إذا بُنِيَ اسمُها معها[6]. ورتّب

(١) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، البغدادي، الحنبلي، محبّ الدين، أبو البقاء العكبري الضرير، توفي سنة ٦١٦هـ.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢: ١١٦ـ١١٨، وغاية النهاية ١: ١٧٩، وبغية الوعاة ٢: ٣٨ـ٤٠، وشذرات الذهب ٥: ٦٧.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١: ٢٣٣ـ٢٣٤، والتبيين ٣٦٨.

(٣) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد الأندلسي، الموصلي، الحلبي، النحوي، موفق الدين، أبو البقاء المشهور بـ "ابن يعيش"، توفي سنة ٦٤٣هـ.

انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٤: ٤٥ـ٥٠، والبلغة ٢٤٣ـ٢٤٤، وبغية الوعاة ٢: ٣٥١ـ٣٥٢، وشذرات الذهب ٥: ٢٢٨.

(٤) "إن "لا" لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف "إنّ"؛ فإنها مشبّهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل، و"لا" هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه "إنّ" المشدّدة، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: أنْ، ولن، وهي لا ترفع شيئاً، كذلك هذه".

انظر: شرح المفصل ١: ١٠٦، ، واللباب ١: ٢٣٤.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الأندلسي، الجياني، النحوي، الشافعي، توفي سنة ٦٧٢هـ.

انظر في ترجمته: البلغة ٢٠١، وطبقات الشافعية للإسنوي ٢: ٢٥٠ـ٢٥١، وبغية الوعاة ١: ١٣٠ـ١٣٧، وغاية النهاية ٢: ١٨٠، وشذرات الذهب ٧: ٥٩٠ـ٥٩١.

(٦) حيث قال: "ورُفع الخبرُ إن لم يركَّب الاسم مع "لا" بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصح"، وقد نَسَبَ ابن عقيل هذا الرأي بالإضافة إلى الأخفش إلى المازني والمبرّد وجماعة.

انظر الخلاف في هذه المسألة في: الكتاب ٢: ٢٧٥، والمقتضب ٣: ٦٩، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١: ٣٤١، وشرح الجمل ٢: ٢٧٣، والجنى الداني ٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣: ١٢٩٧، ومغني اللبيب ١: ٢٣٨ـ٢٣٩، وشرح الأشموني ١: ٣٣٢، وهمع الهوامع ١: ١٤٦.

أبو البقاء على الخلاف أنّ قول الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مقيمُ[1]

لا يحتاج إلى تقدير "فيها" عند سيبويه، بل الثابت خبرُ الاثنين، ويحتاج لتقدير "فيها" أخرى عند الأخفش[2].

وكنتُ قد عرضتُ هذا النظرَ على شيخِنَا أبي حَيَّان[3] فقال: "كلامُ ابنِ الضائع محمولٌ على مَن يرى أنها عاملة في الخبر مطلقاً"، ثم اعترَضَ عليه من وجهٍ آخر، وهو: أنه يلزم أن تعمل "لا" في المعرفة، وهذا إن تمّ به الاعتراضُ على الأخفش فسيبويه سالمٌ منه حيثُ يقول: إنّ "لا" لا عملَ لها في الخبر"[4].

على أنّ ابنَ عَمْرُون حين نَقَلَ هذا الإعراب عن الزمخشري في الحواشي رَدَّه بأنّ المعرفة لا تكون خبراً عن النكرة، فيقال له: هذا لا يَضُرُّ سيبويه إذا كان مع

(١) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في: ديوانه ٦٨ـ٦٩، ولسان العرب (أثم) ١: ٢٩، والتصريح ١: ٢٤١، والدرر اللوامع ٦: ١٧٨، وحاشية الخضري ١: ٣٢٦.

وجاء بلا نسبة في: معاني القرآن للفرّاء ١: ١٢١، واللباب ١: ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٣: ١٢٩٨، وشرح الكافية الشافية ١: ٥٢٥، وشرح ابن عقيل ٢: ١٥، وأوضح المسالك ٢: ١٩، وشرح الشواهد للعيني ٢: ١٢، وخزانة الأدب ٤: ٤٩٤.

وهذا تحريف من النحاة، حيث ركّبوا صدرَ بيت على عجز آخر، والأصل في القصيدة في ديوانه هكذا:

فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حَيْن ولا فيها مليمُ

وفيها لحم وساهرة وبحر وما فاهوا به أبداً مقيمُ

(٢) انظر: رأي الأخفش في: اللباب ١: ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٣: ١٢٩٧ـ١٢٩٨.

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي، الغرناطي، أثير الدين، المعروف بـ "أبي حيّان الأندلسي"، توفي سنة ٧٤٥هـ.

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للإسنوي ١: ٢١٨ـ٢١٩، وغاية النهاية ٢: ٢٨٥، والدرر الكامنة ٤: ١٨٥ـ١٨٩، وبغية الوعاة ١: ٢٨٠، وشذرات الذهب ٨: ٢٥١ـ٢٥٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢: ٢٧٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١: ٥٧٦، وارتشاف الضرب ٣: ١٥٢٤.

النكرة ما يُسَوِّغُ الإخبارَ عنها[1]، وهي متقدمةٌ على المعرفة حِفْظاً للأصول، وقد أَعْرَبَ: "كم جَرِيْباً[2] أرْضُك" مبتدأ مقدّماً، وخبراً مؤخراً[3].

على أنّ ما ذَكَرَه ابنُ الضائع من أنّ "لا" لا تعمل في الموجب قد يقال فيه: إنّ عَمَلَ "لا" العاملة عَمَلَ "ليس" من حيث إنها لمّا عَمِلَت؛ للشبهِ بـ "ليس" من جهة النفي[4]، فإذا زالَ النفي زالَ الشَّبَهُ، فَزالَ العملُ، أمّا "لا"

(١) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، ولكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر ابن مالك منها ستة حيث قال:

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ... ما لم تُفد: كعند زيدٍ نمره

ورغبة في الخير خيرٌ، وعملْ ... برٍّ يزينُ، وليُقَس ما لم يُقَل

وقد عدّ منها ابن عقيل أربعة وعشرين، وأنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضعاً.

انظر: شرح ابن عقيل ٢: ٢١٥، وشرح المفصل ١: ٨٥ـ٨٧، وشرح الكافية للرضي ١: ٢٠٢ـ٢٠٦، وشرح الجمل ١: ٣٤٠ـ٣٤٢، وأوضح المسالك ١: ٢٠٥، وشرح الأشموني ١: ١٩٢ـ١٩٩، وهمع الهوامع ٢: ٢٧ـ٣٢.

(٢) الجريب من الأرض: مقدار معلوم الذراع والمساحة، وقيل: قدر ما يزرع فيه من الأرض، وقيل: الجريب: المزرعة. قال ابن دريد: لا أحسبه عربياً، والجمع: أجربة وجُربان.

انظر: لسان العرب (جرب) ١: ٥٨٢.

(٣) قال سيبويه: "فإذا قلت: كم جريباً أرضك؟ فأرضُك مرتفعةٌ بـ "كم"؛ لأنها مبتدأةٌ، والأرض مبنيةٌ عليها، وانتصب الجريبُ؛ لأنه ليس بمبني على مبتدأ، ولا مبتدأ، ولا وصفٍ، فكأنك قلت: عشرون درهماً خيرٌ من عشرة". الكتاب ٢: ١٦٠.

(٤) هذا من باب حمل الشيء على نظيره، وهناك أوجه شبه أخرى بينهما غير النفي، مثل: الدخول على المبتدأ والخبر؛ فكلتاهما تدخلان على الجملة الاسمية، ونحو: الإعمال، فكلٌّ منهما ترفع الاسم وتنصب الخبر. وعلى ذلك فإنّ النحاة اتفقوا على أن مجيء "لا" عاملةً عَمَلَ "ليس" قليلٌ جداً على ما قاله الفرّاء ومَن تابعه، وهم فيما وراء ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياساً على ما سُمِع من ذلك؛ فذهبَ سيبويه وطائفة من البصريين إلى جواز إعمالها، وهو لغة أهل الحجاز. وذهبَ الأخفش والمبرّدُ إلى مَنْعِ إعمالِها وهو لغة بني تميم، وهو الذي يقتضيه القياسُ؛ نظراً لأنّ "لا" حرف غير مختص، مما يدعو إلى إهماله. وهي تخالف "ليس" في أنّ ذِكْرَ خبرها قليلٌ، حتى إن الزجّاج لم يظفر به، فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، كقول سعد بن مالك:

=

النافية للجنس[1] فَعَمَلُها إنما هو بالحملِ على "إنّ"، وهي للإثبات[2].

وقد قال العَطَّار[3] في شرحِه الكرّاسةَ: "إذا قلتَ: لا فيها رجلٌ، رفعتَ على

= مَنْ صَدّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيس لا براحُ

وأنها لا تعمل إلا في النكرات، وذلك عند غير ابن جنّي وابن الشّجري، وابن مالك، حيثُ أجازوا إعمالَها في المعرفة كما جاء في قول النابغة الجعدي:

وَحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواهَا ولا عن حُبِّهَا متراخيا

وتأوَّله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغياً، فَحُذِفَ الفعلُ، وانفصلَ الضميرُ، و"باغياً" حال.

انظر: الكتاب ١: ٥٧ـ٥٨، والمقتضب ٤: ٣٦٠، وشرح ابن عقيل ١: ٣١٢ـ٣١٦، وارتشاف الضرب ٣: ١٢٠٨ـ١٢٠٩، وأوضح المسالك ١: ٢٨٤ـ٢٨٦، والجنى الداني ٢٩٢ـ٢٩٣، وشرح التصريح ١: ١٩٩، وهمع الهوامع ٢: ١١٨ـ١٢٠، وشرح الأشموني ١: ٢٦٤ـ٢٦٧.

(١) هذا مصطلح بصري، ويقابله مصطلح "لا" التبرئة عند الكوفيين، واستخدمه الفرّاء عند تفسير الآية ١٩٧ من سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ﴾، حيث قال: "القُرّاءُ على نصبِ ذلك كلِّه بالتبرئة إلا مجاهداً...".

انظر: معاني القرآن ١: ١٢٠ـ١٢١، والمصطلح النحوي ١٧٢.

(٢) هذا من باب حمل النقيض على النقيض، كما يحمل النظير على نظيره على ما مرّ في "لا" العاملة عمل "ليس".

ومن أوجه الشبه بين "لا" النافية للجنس و"إنّ": عملُ كلٍّ منهما النصبَ في المبتدأ والرفعَ في الخبر، واختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية، ومجيء كل منهما للتأكيد؛ فـ "لا" لتأكيد النفي، و"إنّ" لتأكيد الإثبات، ووقوعهما في صدر الكلام؛ فلا يقعان حشواً، ومساواة لفظ "لا" لـ "إنّ" إذا خفّفت في تضمُّن متحركٍ بعده ساكن، فلما ناسبها حُملت عليه في العمل.

وتفترقان في أن اسم "إنّ" يكون مذكوراً أو يكون محذوفاً، بخلاف اسم "لا"، فإنه يتعين فيه أن يكون مذكوراً، كما أن اسم "إنّ" يكون معرفة ويكون نكرة، أما اسم "لا" فيتعيّن كونه نكرة، هذا بالإضافة إلى أن اسم "إنّ" ينوّن إذا كان معرباً منصرفاً، أما اسم "لا" فلا ينوّن إذا كان مفرداً، كما أنه إذا عطف على اسمها اسم آخر مقترن بها فإنه يحتمل إعمالها عمل "ليس"، وليس الأمر كذلك في "إنّ" وأخواتها.

انظر في ذلك: اللباب ١: ٢٢٦ـ٢٢٧، وشرح الكافية للرضي ١: ٢٥٧، والجنى الداني ٢٩٢، ومغني اللبيب ١: ٢٣٨ـ٢٣٩، وهمع الهوامع ٢: ١٩٤، وشرح الأشموني ١: ٣٢٩.

(٣) هو أبو القاسم العطار النحوي الأندلسي، توفي سنة ٥٠٠هـ.

انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٤: ١٥٩، وبغية الوعاة ٢: ٢٦٤.

الابتداء لا غيرُ. لأنه لا يتقدمُ خَبَرُ "لا" كما لا يتقدم خَبَرُ "ما" الحجازية[1]، يعني: "لا" العاملة عمل "لَيْسَ"، وإلا فالعاملةُ عَمَلَ "إنّ" امتناعُ التقديم فيها لأجل تَرَكُّبِهَا مع "لا"[2]. وإن حملتَ كلامه على الإطلاق، فالكلام معه كالكلام مع ابن الضائع.

وقد ردّ ابن الحاجب[3] عَلَى مَنْ جَعلَ "إلا الله" خبراً، وسبَقه لذلك الأندلسيُّ بـ: أنه مستثنى من الاسم، ولا يجوز أن يكون المستثنى خبراً عن المستثنى منه؛ لأنه مُبيِّنٌ له[4]، ويمكن أن يقال: لا نسلّم أنّ الاستثناء إخراج من المحكوم عليه بل من الحُكم، أوسلَّمنا أنه إخراج من المحكوم عليه، لكن المستثنى المحكوم عليه

(١) هذا من باب حمل النظير على النظير؛ فإذا تقدم خبر "ما" على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، نحو: "ما قائم زيد"، بطل عملها، قال ابن مالك: ومن النحويين من يرى عمل "ما" إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً، وهو اختيار ابن عصفور، وجَوّز الفرّاء نصبه مطلقاً، نحو: "ما قائماً زيدٌ"، وحكى الجرمي: أن ذلك لُغَيّة، وسمع: "ما مسيئاً من أعتب"، وأما قول الفرزدق:

فأصبحو قد أعادَ الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

فشاذّ، وقيل: غلط؛ سببه أن الفرزدق تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، ولم يدرِ أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر. وقيل: مؤوَّل.

انظر في ذلك: الجنى الداني ٣٢٣ـ٣٢٤، وأوضح المسالك ١: ٢٧٩ـ٢٨٢، والتصريح ١ :٢٣٥، وهمع الهوامع ٢: ١١٢ـ١١٣، وشرح الأشموني ١: ٢٥٦ـ٢٥٧.

(٢) ذهب الرمّاني إلى: أنه يجوز الفصلُ، ويرجعُ إلى النصب والعمل، ويبطل البناءُ لحصول الفصل.

انظر: ارتشاف الضرب ٣: ١٢٩٥.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين، أبو عمرو، ابن الحاجب، النحوي، المالكي، توفي سنة ٦٤٦هـ.

انظر في ترجمته: غاية النهاية ١: ٥٠٨ـ٥٠٩، وبغية الوعاة ٢: ١٣٤ـ١٣٥، وشذرات الذهب ٧: ٤٠٥ـ٤٠٧، ومعجم المؤلفين ٢: ٣٦٦.

(٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢: ١١١، والتصريح ١: ٣٤٧، وحاشية الصبان ٢: ١٧، و(إعراب لا إله إلا الله) للأجهوري [٢/ب]، و(إعراب لا إله إلا الله) للقاري [٤/ب].

ليس اسم "لا" الذي أُخبر عنه بـ "إلا الله"، بل الخبر العام؛ أي: لا إلهَ موجود، أو كائن، ونحوه كما سبق، إلا أنه حُذِفَ لِقَصْدِ التفريغ، وأُقيم المستثنى مقامَه، وأُعرب بإعرابه.

وهذا فرق ما بين الأقوال السابقة وهذا، حيثُ جعلنا الاستثناء فيها تاماً وهنا مفرّغاً، مع أن الخبر وهو "موجود" فيهما محذوف إلا أن ذاك حَذْفٌ فيه المحذوفُ محكومٌ له بحكم الثابت، وهذا حَذْفٌ فيه المحذوفُ مُعْرَضٌ عنه في الإعراب.

وقد رَدّ أبو البقاء العُكْبَري هذا الإعراب، أيضاً، في (شرحه الخُطَبَ النُّباتيّة)(١) بـ· أنه يلزم منه الإخبار بالخاص عن العام، وهذا مع الإخبار بالمعرفة عن النكرة [و](٢) رَدَّ لهما ابنُ يعيش هذا الإعراب(٣).

ويمكن أن يقالَ: إنما يمتنع ذلك في الإثبات كقولك: "الحيوانُ إنسانٌ"، أمّا في النفي فَلا.

---

(١) كتاب "الخُطَب النُّباتية" لابن نُباته، أبي يحيى، عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل الحُزامي، الفارقي، المعروف بـ "ابن نباته"، والكتاب عبارة عن خطب في مجالات شتى، توفي سنة ٣٧٤هـ.

وقد شرح الكتاب عدد كبير من العلماء منهم أبو البقاء العكبري، وتوجد من شرحه نسخة مخطوطة في ليدن تحت رقم (١٢٣٨، عمومية ٥٥٧٣).

انظر: في ذلك: شذرات الذهب ٧: ١٢٣، ومعجم المؤلفين ٢: ١٣٤ـ١٣٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الترجمة العربية) ٢: ١٠٨ـ ١٠٩.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) قال ابن يعيش: "ولا يصح أن يكون الخبر: "الله" في قولك: "لا إله إلا الله"؛ وذلك لأمرين؛ أحدهما: أنه معرفة، و"لا" لا تعمل في المعرفة. والثاني: أن اسم "لا" هنا عام، وقولك: "إلا الله" خاص، والخاص لا يكون خبراً عن العام، ونظيره: "الحيوان إنسان"، فإنه ممتنع؛ لأن في الحيوان ما ليس بإنسان، وقولك: "الإنسان حيوان" جائز؛ لأن الإنسان حيوان حقيقة، وليس في الإنسان ما ليس بحيوان".

انظر: شرح المفصل ١: ١٠٧، والتصريح ١: ٢٤٦.

وقد رَدَّ ابن عمرون قَوْلَ [٣/أ] مَنْ جعل "إلا الله" خبراً بجواز نصب "إلا الله" على الاستثناء، ومُحَالٌ نصبُ خبر "لا" المشبَّهة بـ "إنّ"، وإنْ كان الرفعُ المشهورَ، انتهى.

ولقائل أن يقول: إذا نصبت ألا[١] تعتقد الخَبَرَ إلا محذوفاً؟ ولا يحسن الرَّدُّ بهذا على مَنْ جَوَّزَ جَعْلَ "إلا" خبراً مع تجويزه الوجوه السابقة.

خامسها: أنَّ "لا إله" في موضع الخبر، و"إلا الله" في موضع المبتدأ، ذكر ذلك الزمخشري في كلام تَلَقَّفَه عنه بعضُ تلاميذه[٢]، وكَتَبَ ما مُلَخَّصُه: اعلم أن متقدِّمي الشيوخ ذهبوا إلى أنّ قولنا: "لا إله إلا الله" كلامٌ غيرُ مستقلٍّ بنفسه بل تقدير خبرٍ، أي: "في الوجود"، أو "موجود"، أو "لنا" تقدير قولنا: لا رجلَ في الدَّار إلا زيدٌ، فجعلوا الكلام جملتين.

وليس الأمر كذلك، ولا يحتاج إلى تقدير؛ لأن الكلام لا يخلو من وجهين: أحدهما: أصلُ الكلام، والثاني: تفريعٌ يزيد الكلام تحقيقاً، أو فائدة زائدة، نحو: "ما جاءني رجلٌ"[٣] يفيد نَفْيَ مجيء واحدٍ غير مُعَيّن، فَيجوِّزُ السّامعُ مجيءَ اثنين، فإذا قيل: "ما جاءني من رَجُلٍ" عَلِمَ السّامعُ أنه لم يَجِئْه أحدٌ من جنسِ الرّجال، ومن ثَمَّةَ صحَّ أن يُقالَ: "ما جاءني رجلٌ بل رجلان"، ولم يَصحّ: "ما جاءني من رَجُلٍ بل رجلان"[٤].

وكذا: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٥]، [و][٦]: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ

(١) في النسخة المخطوطة: ألم، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) لم أهتد إليه.

(٣) كما هو الحال مع "لا" المشبهة بـ "ليس"، وهي لغير الاستغراق مع القرينة، نحو: "لا رجلٌ في الدار بل رجلان".

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٢٦١.

(٥) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

لَعَنَّاهُمْ﴾[1]، لو لم تأتِ بـ "ما"[2] جَوَّزْنا أن اللِّينَ واللّعنَ كانا للشيئين المذكورين ولغيرهما، وحين دخلت "ما" قَطَعنا أنّ اللِّينَ لم يكن إلا للرَّحْمَةِ، وأنّ اللّعنَ لم يكن إلا لأجل نَقْضِ الميثاقِ.

والاستثناء من تفريعات الكلام يزيده تأكيداً[3]؛ فَأَصلُ الكلام: جاءني زيدٌ، وهذا لا يَقْطَعُ السامعُ أنَّ غيرَ زَيْدٍ لم يجئ، فإذا أُريد جَمْعُ المعنيين: مجيء زيد، ونفي مجيء غيره، قيل: "ما جاءني إلا زيدٌ"[4].

وكذا في مسألتنا: "الله إلَهٌ" يُوازِنُ: "زيدٌ مُنطَلِقٌ"، فَلَمّا فُرِّعَ عليه، وقيل: "لا إلَهَ إلا الله" أفادَ إثباتَ الإلهية لله ونَفْيَها عَمَّا سواه.

فإذن: "لا إلَهَ" في موضع الخبر، و"إلا الله" [في][5] موضع المبتدأ، يُوَضِّحُ هذا أنّ "لا" تطلبُ النكرةَ أبداً؛ لا تقول "لا زَيْدٌ منطلقٌ"، والمبتدأ يجب أن يكون معرفة والخبر نكرة، ثم تَكَلَّم بكلام آخر.

وهذا الإعراب ارتضاه جماعةٌ، منهم: ابنُ الحاجب، وبعضُ مشايخنا، وذكره

---

(١) من الآية ١٣ من سورة المائدة.

(٢) إشارة إلى كون "ما" هنا صلة تحمل معنى التوكيد والتحقيق، وذلك على الرغم من نفي فخر الدين الرازي دخولَ اللفظ المهمل في كلام أحكم الحاكمين، وتجويزه كونَ "ما" هنا استفهاماً للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم؟

انظر: التفسير الكبير ٩: ٦٥-٦٦.

(٣) المقصود بتفريعات الكلام هنا: مكمِّلات الجملة، وهي: المفاعيل الخمسة، والاستثناء، والحال.

(٤) حيث جاءت "إلا" هنا للقصر، فالإخبار بالنفي وشبهه أقوى؛ لأنه أكثر تأكيداً، ألا ترى أن قولك: "ما قامَ إلا زيد" أكثر تأكيداً من قولك: "قام زيد".

انظر: شرح المفصل ٢: ٨٦-٨٧، وشرح الكافية للرضي ٢: ١٣٧-١٣٨.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

في ابتداء تدريس قاضي القضاة جلال الدين القزويني[1] رَحِمَه اللهُ بالقاهرة، وأنكَرَه عليه بعضُ العلماء الحاضرين، واستفسده، ولم يُبيِّن لِفَسَادِه وَجْهاً[2].

وقد رُدَّ بمخالفتِه الإجماعَ من وجهين: أحدهما: أن "لا" إنما يُبْنَى معها المبتدأ لا الخبر.

الثاني: جواز النصب المذكور بعد "إلا".

وفي بقية الكلام المنسوب للزمخشري تعقُّبٌ يَطولُ ذِكْرُه[3].

سادسها: أن يكون "لا إلَهَ": "لا" واسمُها مبنيٌّ معها[4]، و"إلا الله" مرفوع بـ "إله" ارتفاعَ الاسم بالصفة، واستُغْنِيَ بالمرفوع عن الخبرِ[5] كما في مسألة: "ما مضروبٌ الزيدان"، و: "ما قائم العُمَرَان"، وَشَجَّعَنِي على ذلك [٣/ب] قولُ

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين، أبو المعالي، القزويني، الشافعي، المعروف بـ "خطيب دمشق". توفي سنة ٧٣٩هـ.
انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للإسنوي ٢: ١٦٧، والدرر الكامنة ٤: ٣ـ٤، والبدر الطالع ٢: ١٨٣، وبغية الوعاة ١: ١٥٦ـ١٥٧.

(٢) انظر: الكتاب ١: ٣٦٢، والمقتضب ٤: ٤٢٠ـ٤٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٩١، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٧٢ـ٣٧٤.

(٣) انظر: مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري، وهي "لا إله إلا الله" حققها د/ محمد أحمد الدالي ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد الأول (٦٨)، الجزء الأول، ١٩٩٣م ص٧٧ـ٩٩.

(٤) في النسخة المخطوطة: معه، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(٥) لابدَّ للوصف المذكور من اعتماده على استفهام ورفع مستغنى به، ثم لا فرقَ بين أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل، أو منسوباً، أو على نفي صالح لمباشرة الاسم حرفاً كان وهو "ما"، و"لا"، و"إن"، نحو قول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع

أو اسماً، وهو "غير"، نحو قول أبي نواس:

غير مأسوفٍ على زمن ... ينقضي بالَهمِّ والحَزَن

أو فعلاً، وهو "ليس" إلا أنّ الوصفَ بعد "ليس" يرتفع على أنه اسمها. =

الزمخشري: إلَهَ بمعنى: مَألوهٌ، [أي][1] لَهَ عُبِدَ، ولو قلتَ: "لا معبودَ إلا الله" لم يمتنع فيه ما ذكرت، وعلى ذلك اعتراضان:

الأول: أن هذا الوصف الرافع المُكْتَفَى به يُنْظَرُ في دخول النواسخ عليه[2]؛ فقد منع سيبويه: "إنّ قائماً أخَوَاك"[3].

الثاني: أن على تقدير عمل "إلَه" يكونُ مُطَوَّلاً[4]، فيقتضي ذلك تنوينَه،

= ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة، نحو قول الشاعر:

أمنجز أنتم وعداً وثقتُ به أم اقتفيتم جميعاً نَهْجَ عرقوب؟

أو بـ "هل"، أو "كيف"، أو "مَنْ"، أو "ما".

ولا في المرفوع بين أن يكون ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً، وذلك خلافاً للأخفش والكوفيين.

ونسب ابن يعيش إلى ابن السّراج جوازَ عدم اشتراط الاعتماد على النفي أو الاستفهام، نحو قول بعض الطائيين:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فَلا تَكُ ملغياً مقالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

ولا حُجَّةَ لهم في ذلك.

انظر في ذلك: الكتاب ٢: ١٢٧ـ١٢٨، والأصول ١: ٦٠، وشرح المفصل ١: ٩٦، وشرح الجمل ١: ١٥٨ـ١٥٩، وشرح التسهيل ١: ٢٦٨ـ٢٦٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٨٩ـ١٩٥، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٨ـ٢٠٠، وارتشاف الضرب ٣: ١٠٧٩ـ١٠٨٤، وشرح الأشموني ١: ١٧٨ـ١٨٢، والتصريح ١: ١٥٧ـ١٥٨، وهمع الهوامع ٢: ٥ـ٧، وحاشية الخضري ١: ١٩١ـ١٩٧.

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال الرضي: "ولا تدخل نواسخ المبتدأ على الصفة لما فيها من معنى النفي فتلزم الصدر".
انظر: شرح الكافية ١: ١٩٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢: ١٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ١: ١٩٥، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٩، وهمع الهوامع ٢: ١٦٤.

(٤) استخدم مصطلح "مُطَوَّل" بمعنى "المشبَّه بالمضاف"، وهو ما بعده شيء من تمام معناه، ويقال له: ممطولاً، من قولهم: "مطلتُ الحديدة". أي: مددتها.
انظر: المقرّب ٢٠٩، ولسان العرب (مطل) ٦: ٤٢٢٥، وارتشاف الضرب ٣: ١٢٩٥، وشرح الأشموني ١: ٣٣٢.

والتطويلُ كما يكون بالعمل نصباً كذا يكونُ بالعمل رفعاً؛ ففي مسائل ابن جِنّي[1] لشيخه[2] "إذا قلتَ: يا منطلقُ وزيدٌ، وعَطَفْتَ على المرفوع في "منطلق"، وقلتَ: إنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه: أتنصبُ "منطلق" أم ترفعه[3]؟ فاستقرّ أمرُهُما بعد محاورة طويلة أنّه يُنْصَبُ، وأنّه مُطَوَّلٌ.

والجوابُ عن الأوّل: أن الأخفشَ قد أجازَ: إنّ قائماً أَخَوَاكَ[4]، ومَنْعُ سيبويه لهما إنما هو لِعَدَمِ مُسَوِّغِ الابتداء بالنكرة. قال بعضُ الفضلاءِ من أهل العصر، وقد عَرَضْتُ عليه ذلك، وارتضاه: قد خَطَر لي أن نحو: "ليس قائم أخواك"، يَتَّفِقُ الإمامانِ على إجازَتِه[5].

وعن الثاني: أنّ ابنَ كَيْسَان[6] اختارَ حَذْفَ التنوينِ من نحو ذلك، وجعل منه:

---

(١) هو عثمان بن جِنّي، أبو الفتح، الموصلي، النحوي، اللغوي، توفي سنة ٣٩٢هـ.
انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢: ٣٣٥ـ٣٤٠، ونزهة الألباء ٢٤٤، وبغية الوعاة ٢: ١٣٢، وشذرات الذهب ٣: ١٤٠ـ١٤١.

(٢) أي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، النحوي، توفي سنة ٣٧٧هـ.
انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣: ٥٧ـ٥٩، ونزهة الألباء ١٧٨، والبلغة ١٨٣ـ١٨٤، وبغية الوعاة ١: ١٨ـ١٩.

(٣) لم أوفق في الوقوف على هذه المسألة فيما وقع بين يديَّ من كتب الفارسي وابن جني.

(٤) نسب هذا الرأي، أيضاً، إلى الفرّاء والكوفيين.
انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١: ١٩٥، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٩، وهمع الهوامع ٢: ١٦٤.

(٥) إشارة إلى النفي بالفعل اتفاقاً بين العلماء، و"ليس": فعل ماض ناقص، و"قائم": اسمه، و"الزيدان": فاعل سَدَّ مَسَدَّ خبر "ليس".
انظر: شرح التسهيل ١: ٢٧٤، وشرح ابن عقيل ١: ١٩٠، والتصريح ١: ١٥٧.

(٦) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بـ "ابن كيسان"، (توفي سنة ٣٢٠هـ على خلاف).
انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣: ٥٧ـ٥٩، ونزهة الألباء ١٧٨، والبلغة ١٨٣ـ١٨٤، وبغية الوعاة ١: ١٨ـ١٩.

﴿لاَ غَالِبَ لَكُم اليَوْمَ مِن النَّاسِ﴾(١)، و: ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُم﴾(٢)، وإن كان جمهورُ البصريينَ يؤولونَ ذلك(٣).

قال بَعْضُ مشايخِنَا: وأَرَى أن مذهبَ ابنِ كيسانَ أَوْلَى؛ لِعَدَمِ التَّكَلُّفِ.

وأمّا النصبُ في "إلا الله" فمن وجهين:

أولهما: أن يكون على الاستثناء إذا قُدِّر الخَبَرُ محذوفاً؛ أي: لا إلَهَ في الوجودِ إلا اللهَ، ولا يرجح عليه الرفعُ على البَدَلِ كما هو مقرَّرٌ في الاستثناء التام غير الموجب؛ من جهة أن الترجيح هناك لحصول المشاكلة(٤) في الإتباع دونَ الاستثناء حتى لو حَصَلَت المشاكلةُ فيهما(٥) استويا، نحو: "ما ضربتُ أحداً إلا زيداً"، نَصَّ على ذلك جماعةٌ منهم: الأُبَّدي، بل إذا حصلت المشاكلةُ في النَّصْبِ على الاستثناء وكانت في الإتباع تَرَجَّحَ النصبُ على الاستثناء، وهنا كذلك يَتَرَجَّحُ

(١) من الآية ٤٨ من سورة الأنفال.

(٢) من الآية ٩٢ من سورة يوسف.

(٣) نسب ابن عقيل "حَذْفَ التنوين" إلى هشام وابن كيسان، وقال السيوطي: وذهب ابن مالك إلى جواز تركه بِقِلَّةٍ تشبيهاً بالمضاف، كقوله:

أراني ولا كفران لله آية لنفسي قد طالبْتُ غيرَ منيلِ

وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور، نحو قوله تعالى في الآية ١٩٧ من سورة البقرة: (وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، بخلاف المفعول الصريح.

وذهب الكوفيون إلى جواز بناء الاسم المُطَوَّل، نحو: "لا قائل قولاً حسناً".

انظر: الكتاب ٢: ٢٧٩-٢٨٣، وشرح المفصل ١: ١٠٦، والمقرَّب ٢٠٩، واللباب ١: ٢٣٠-٢٣١، وشرح التسهيل ٢: ٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢: ١٨٧-١٨٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ١: ٣٤٣- ٣٤٥، وارتشاف الضرب ٣: ١٣٠٤، والتصريح ١: ٢٣٩، وهمع الهوامع ٢: ٢٠٤.

(٤) المشاكلة: المشاركة أو الموافقة.

انظر: لسان العرب (شكل) ٤: ٢٣١٠.

(٥) في النسخة المخطوطة: فيها، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

النَّصْبُ في القياس، لكنَّ السماعَ والأكثرَ: الرفعُ[1]، ولا يُستَنْكَرُ مثلُ ذلك؛ فقد يكون الشيء شاذاً في القياس وهو واجب الاستعمال[2]، وليس هذا موضعَ بَسْط ذلك.

وقد قال أبو الحسن الأُبَّذي في شرح الكرَّاسة: إنك إذا قلت: "لا رجلَ في الدَّارِ إلا عمرو" كان نصبُ "إلا عمراً" على الاستثناء أحسنَ من رفعه على البَدَلِ؛ لما في ذلك من المشاكلة[3].

على أنَّ أبا القاسم الكرماني[4] قال في كتاب "الغرائب والعجائب"[5] في

(١) انظر: (إعراب لا إله إلا الله) للقاري [٦/أ].

(٢) ينقسم المسموعُ من كلامِ العربِ إلى مطَّرِدٍ وشاذٍّ، والاطرادُ والشذوذُ على أربعة أضرب:

أ ـ مطَّرد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو: قالَ زيدٌ، وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيدٍ.

ب ـ مطَّرد في القياس شاذٌّ في الاستعمال، نحو: الماضي من "يَذَر"، و"يَدَع"، وقولهم: مكانٌ مُبْقِلٌ، هذا هو القياس، والأكثرُ في السماع: باقل، والأولُ مسموعٌ، أيضاً.

ج ـ ومطَّرد في الاستعمال شاذٌّ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، واستنوق الجمل، واستصوبتُ الأمرَ، والقياسُ: الإعلالُ في الثلاثة.

د ـ شاذٌّ في القياس والاستعمال معاً، كقولهم: ثوبٌ مصوونٌ، وفرسٌ مقوودٌ، ورجلٌ معوود من مرضه.

انظر: الخصائص ١: ٩٦ـ٩٩، و الأشباه والنظائر ١: ٤٦٣ـ٤٦٩، والاقتراح ٥٨ـ٥٩.

(٣) نسب علي ملا القاري هذا الرأي إلى سيف الدين الآمدي.

انظر: (إعراب لا إله إلا الله) [٦/أ].

(٤) هو محمود بن حمزة بن نصر، برهان الدين، أبو القاسم الكرماني، المعروف بـ "تاج القُرَّاء"، توفي نحو ٥٠٥هـ.

انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢: ٢٩١، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٧ـ٢٧٨، وهديَّة العارفين ٢: ٤٠٢، ومعجم المؤلفين ٣: ٨٠٤.

(٥) هو كتاب في التفسير واسمه "لباب التفسير وعجائب التأويل"، ويقع في عشر مجلدات، ومنه نسخة مخطوطة في شستر بتي برقم (٤١٤٧)، وقد نقل فيه آراء مستنكرة في التفسير، قال عنها السيوطي: "لا يحلّ الاعتماد عليها، ولا ذكرها إلا للتحذير منها".

انظر: الإتقان ٢: ٢٢١. [حقق الكتاب الدكتور شمران سركال، ونشر سنة ١٤٠٨هـ، والنص فيه ١/ ١٨٨ ـ هيئة التحرير].

قوله[1] [تعالى][2]: "إلهَ إلا هو"[3]: "ولا يَجُوزُ النصبُ هنا؛ لأنّ الرفعَ يَدُلُّ على أنّ الاعتمادَ على الثاني، والنصبَ يَدُلُّ على أن الاعتمادَ على الأوَّل، يعني: أنك إذا أبدلتَ فَمَا بعدَ "إلا" مسند إليه كالذي قبلها، إلا أنّ الاعتمادَ في الحُكْمِ على البَدَل، وإذا نَصَبتَ فَمَا بعد "إلا" ليس مسنداً إليه، إنما هو مُخْرَجٌ.

وقد أُعتُرِضَ عليه بأنه للفَرْقِ في المعنى بين قولنا: "ما قامَ القومُ إلا زيدٌ، وإلا زيداً" إلا من حيثُ أنَّ الرفعَ أَوْلى من جهةِ المشاكلة.

فَفِي كلام الكرماني لا يقتضي مَنْعَ النَّصْبِ مطلقاً، بل في الآية من جهةِ الأرجَحِيَّةِ التي يجبُ حَمْلُ أَفْصَحِ الكلام [عليها][4].

وفي كلام بعضِهِم أرجحيةُ الرَّفْعِ؛ لأن فيه إعراضاً عن غَيْرِ الله، وإقبالاً عليه بالكُلِّيَّة، وأمّا الاستثناء فيقتضي الاشتغالَ بنفي السابق وإثبات اللاحق؛ ففيه اشتغالٌ بهما جميعاً، وهذا قد يُرَجَّحُ به النصبُ، مع أنّ ما ذكره من أرجحيةِ الرَّفْعِ غيرُ كثرة السماع، ففي التحقيق يُرْجَعُ إلى الخطابة.

ثانيهما: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً كما سبق، و"إلا الله" صفة لاسم "لا" على اللفظ.

وفي عبارة بعضهم: أو على الموضع بعد دخول "لا"[5]، وهما متقاربان كما سبق مثلُهما في الرَّفْعِ، بل قال الأُبَّدِي: "ولا يَجوزُ البَدَلُ من اسم "لا" على اللفظ؛ يعني في: لا رَجُلَ في الدَّارِ إلا زيداً؛ لأنّ البدل في نيَّة تكرارِ العامِلِ،

(١) في النسخة المخطوطة: قول، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) من الآيتين ١٦٣، ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢: ٢٠٦، وحاشية الخضري ١: ٣٢٧.

ولو قُدِّرَ فَسَدَ المعنى، وعَمِلَت "لا" في المعرفة"، انتهى.

وقال ابنُ الحاجب: لأنَّ "لا" إنما عَمِلَت للنفي[1]، وفيه ما سبق. وقال النِّيلي[2]: وإن شِئْتَ قُلْتَ: إنَّ "مِنْ" مُقَدَّرة في النفي إذا كان مفرداً[3]، وما بعد "إلا" موجبٌ يصحُّ تقدير "مِنْ" فيه. وقيل: لأن تقدير ما يقتضي النفي، ووقوعها بعد "إلا" يقتضي الإثبات، فيفضي للتناقض.

وقد تَلَخّصَ في "لا إلهَ إلا الله" عشرةُ أوجه: الرفعُ من ستة أوجه، غير أن البدلَ من الموضع، إمّا من موضع اسم "لا" قبل الدخول، وإمّا من "لا" مع اسمها، فيتقرر سبعةٌ.

والنّصبُ من وجهين إلا أنّ في وجهِ الصفة؛ إمّا أن يكونَ صفةً للفظ اسم

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ١٤٥.

(٢) لم أهتد إليه. [هو تقي الدين إبراهيم النيلي، شارح الكافية ـ هيئة التحرير].

(٣) إشارة إلى الخلاف في عِلَّةِ بناء اسم "لا" النافية للجنس؛ فَمِنَ العلماء من قالَ: بتضمُّنِه معنى "مِنْ"، بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفه ... وقال: ألا لا مِنْ سبيل إلى هندِ

واختار هذا القول ابن عصفور، وعلَّله بأن تركيبَ الاسم مع الحرف قليلٌ، والبناء للتضمين كثيرٌ، واعترضه ابن الضائع بأن المتضمن معنى "مِنْ" إنما هو "لا" نَفْسُها، لا الاسم بعدها.

وقيل: عِلَّةُ البناء تركيبُ الاسم مع الحروف كما في تركيب الاسمين كـ: خَمْسَةَ عَشَرَ، بدليل زواله عند الفصل، وهذا قول سيبويه والجماعة. وذهب الجرمي والزجّاجي والسيرافي والرماني إلى: أن المفرد معربٌ، أيضاً، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناءً.

وذهب المبرّد إلى أن المثنّى والجمعَ على حَدّه معربان معها؛ لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر.

انظر: الكتاب ٢: ٢٧٤، والمقتضب ٤: ٣٥٧ـ٣٥٨، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١: ٣٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢: ١٨٥ـ١٨٦، وأوضح المسالك ٢: ١٣ـ١٤، والتصريح ١: ٢٣٩ـ٢٤٠، وشرح الأشموني ١: ٣٣٢ـ٣٣٣، وهمع الهوامع ٢: ١٩٩ـ٢٠٠.

"لا" إجراءً لحركةِ البناءِ مجرى حركة الإعراب[1]، وإمّا أن يكون صفة لموضعه بعد دخول "إلا"، فيتقرر ثلاثة أوجه مع السبعة، وتلك عشرةٌ كاملةٌ.

والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه[2]، وهو أَكْثَرُ مَنْ وَسَّعَ في الأوجُه.

انتهى ما خطر لي في هذه المسألة من الأوجه الواضحة، والله يرزقنا المسامحة، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

تم كتاب "المرقاة لإعراب لا إله إلا الله" للعلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي المعروف بـ "ابن الصائغ"، على يد مصطفى بن عبيد[3] سنة ألف ومائة وثمانية عشر من سنين الهجرة، اللهم ارحمه وتجاوز عنه، وأدخله الجنة برحمةٍ[4] مَنْ قَوْلُه حِكْمَةٌ، وإرسالُه رَحْمَة، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) انظر الخلاف في كون الفتحة حركة بناء أو إعراب في: الكتاب ٢: ٢٧٤، والمقتضب ٤: ٣٦٠، ٣٦٦، والمقتصد ٢: ٧٩٩، وشرح الجمل ٢: ٢٧٢-٢٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢: ١٨٥، والجنى الداني ٢٩١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١: ٣٤٢، وارتشاف الضرب ٣: ١٢٩٦، والتصريح ١: ٢٣٩، وشرح الأشموني ١: ٣٣٢، وهمع الهوامع ٢: ٢٠١، وحاشية الخضري ١: ٣٢١.

(٢) حيث قال: "وإن كان الاسمُ الواقعُ بعد "إلا" منفياً لفظاً أو معنىً، فإنْ كان الاسم الذي قبلها منصوباً بـ "لا" النافية جازَ في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه: أفصَحُها النَّصْبُ على الاستثناء، أو رفْعُه بدلاً على الموضع، ودونَهُمَا النَّصْبُ على أن تكون "إلا" مع ما بعدها نعتاً للاسم الذي قبلها على اللفظ، والرَّفْعُ على أن تكونَ مع ما بعدها نعتاً له على الموضع، نحو قولك: "لا رَجُلَ في الدار إلا زيداً، وإلا زيدٌ"، برفع "زيد" ونصبه". المقرّب ١٨٥.

(٣) لم أهتد إليه.

(٤) هذا من أقوال الصوفية ومعتقداتهم. [هيئة التحرير].

المصادر والمراجع

(*) الإتقان في علوم القرآن/ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

(*) أخبار النحويين البصريين/ الحسن بن عبد الله السيرافي؛ عناية فريتس كرنكو .ـ بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٦م.

(*) ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيّان الأندلسي؛ تحقيق رجب عثمان محمد .ـ ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(*) الاستغناء في الاستثناء/ شهاب الدين، أحمد بن إدريس القرافي؛ تحقيق محمد عبد الله عطا .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(*) الأشباه والنظائر في النحو/ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق عبدالإله نبهان . . . [آخ] .ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

(*) اشتقاق أسماء الله/ أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي؛ تحقيق عبد الحسين المبارك .ـ ط٢ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(*) الأصول في النحو/ أبو بكر، محمد بن سهل بن السَّراج؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(*) الأعلام/ خير الدين الزركلي .ـ ط٧ .ـ بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٦م.

(*) الاقتراح في علم أصول النحو/ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق

أحمد محمد قاسم .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

(*) ألحان السواجع بين البادي والمراجع/ خليل بن أيبك الصفدي؛ تحقيق محمد عبد الحميد سالم .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩٨٥م.

(*) إنباه الرواة على أنباه النحاة/ علي بن يوسف القفطي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ ط١ .ـ القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(*) إنباء الغمر بأبناء العمر/ شهاب الدين ، ابن حجر العسقلاني؛ تحقيق حسن حبشي .ـ القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٩هـ.

(*) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ عبد الرحمن ابن محمد بن الأنباري؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ بيروت: دار الفكر، [د.ت].

(*) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .ـ ط٥ .ـ بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

(*) الإيضاح في شرح المفصل/ عثمان بن عمر المعروف بـ "ابن الحاجب" النحوي؛ تحقيق موسى بناي العليلي .ـ بغداد: مطبعة العاني، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(*) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون/ إسماعيل باشا بن محمد أمين ابن سليم البغدادي؛ عناية محمد شرف الدين بالتقايا .ـ طهران: المطبعة الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

(*) ابن يعيش النحوي/ عبد الإله نبهان .ـ ط١ .ـ دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧م.

(*) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي .ـ الرياض: مطابع النصر الحديثة، [د.ت].

(*) بدائع الفوائد/ ابن قيِّم الجوزية؛ تحقيق أحمد عبد السلام .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(*) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع/ محمد بن علي الشوكاني .ـ القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت].

(*) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ ط١ .ـ القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

(*) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ الفيروزآبادي؛ تحقيق محمد المصري .ـ ط١ .ـ الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(*) تاج التراجم/ زين الدين، قاسم بن قطلوبغا؛ تحقيق محمد خير الدين رمضان يوسف .ـ دمشق: دار القلم، ١٩٩٢م.

(*) تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية)/ كارل بروكلمان؛ ترجمة عبد الحليم النجار . . . [وآخ] .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢-١٩٧٨م.

(*) التبيين عن مذاهب النحويين/ أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبدالله؛ تحقيق عبدالرحمن العثيمين .ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

(*) تتمة الأعلام للزركلي/ محمد خير الدين رمضان يوسف .ـ ط١ .ـ بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(*) التعريفات/ علي بن محمد الجرجاني؛ تحقيق عبد المنعم الحفني .ـ القاهرة: دار الرشاد، ١٩٩١م.

(*) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب/ محمد بن عمر الرازي .ـ بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(*) الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(*) الجنى الداني في حروف المعاني/ بدر الدين، الحسن بن قاسم المرادي؛ تحقيق فخر الدين قباوة .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(*) حاشية الخضري على شرح ابن عقي/ : محمد بن مصطفى بن حسن الخضري؛ شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(*) حاشية الصبّان/ محمد بن علي الصبّان .ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، [د.ت].

(*) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدرسات اللغوية والنحوية/ محمد ضاري حمادي .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة المطبوعات العربية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(*) الحديث النبوي في النحو العربي/ محمود فجّال .ـ ط١ .ـ أبها: مطبوعات نادي أبها الأدبي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(*) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة/ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

(*) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون .ـ ط٢ .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

(*) الخصائص/ عثمان بن جنّي؛ تحقيق محمد علي النجار .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، [د.ت].

(*) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر/ محمد أمين بن فضل الله داود المحبّي .ـ بيروت: دار صادر، [د،ت].

(*) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ ابن حجر العسقلاني؛ تصحيح الشيخ عبد الوارث محمد علي .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(*) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع/ أحمد بن الأمين الشنقيطي؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم .ـ الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(*) الذيل على العبر في خبر من غبر/ أبو زرعة، أحمد عبدالرحيم بن العراقي؛ تحقيق صالح مهدي عباس .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(*) رسالة في إعراب لا إله إلا الله/ علي بن محمد بن عبد الله الأجهوري، (مخطوطة).

(*) رسالة في إعراب لا إله إلا الله/ علي ملا بن سلطان محمد الهروي (مخطوطة) بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٦ نحو).

(*) رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبد النور المالقي؛ تحقيق أحمد محمد الخرّاط .ـ دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(*) سر صناعة الإعراب/ عثمان بن جنّي؛ تحقيق حسن هنداوي .ـ ط١ .ـ دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(*) سنن ابن ماجه/ محمد يزيد القزويني؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .ـ

بيروت: دار الفكر، [د.ت].

(*) سنن الترمذي/ محمد بن سَوَرة الترمذي؛ تحقيق أحمد محمد شاكر ... [وآخ] .ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت].

(*) شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ شهاب الدين، عبد الحي بن العماد؛ تحقيق محمود الأرناؤوط .ـ ط١ .ـ دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(*) شرح أبيات سيبويه/ يوسف بن أبي سعيد السيرافي؛ تحقيق محمد علي سلطاني .ـ دمشق: مطبعة الحجاز، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

(*) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ علي بن محمد بن عيسى الأشموني؛ تحقيق حسن حمد .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(*) شرح التسهيل/ محمد بن عبد الله بن مالك الطائي؛ تحقيق عبد الرحمن السيد .ـ ط١ .ـ القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

(*) التصريح على التوضيح/ خالد بن عبد الله الأزهري .ـ بيروت: دار الفكر، [د.ت].

(*) شرح جمل الزجاجي/ علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور؛ تحقيق صاحب جعفر أبو جناح .ـ بغداد: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٠م.

(*) شرح ديوان أمية بن أبي الصلت/ سيف الدين الكاتب .ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، [د.ت].

(*) المقاصد النحوية/ محمد بن أحمد العيني .ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، [د.ت].

(*) شرح شواهد المغني/ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق أحمد ظافر كوجان .ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، [د.ت].

(*) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ ابن عقيل المصري؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .ـ ط٢٠ .ـ القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(*) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية/ طاشكبري زادة .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(*) شرح الكافية الشافية/ جمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك؛ تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي .ـ ط١ .ـ دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(*) شرح كافية ابن الحاجب/ محمد بن الحسن الإستراباذي؛ تحقيق إميل بديع يعقوب .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(*) شرح المفصل/ لابن يعيش بن علي بن يعيش .ـ بيروت: عالم الكتب، [د.ت].

(*) شرح المقدمة الجزولية/ عمر بن محمد بن عمر الأزدي؛ تحقيق تركي بن سهو العتيبي .ـ ط٢ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(*) صحيح البخاري مع فتح الباري/ ابن حجر، العسقلاني؛ عناية عبد العزيز ابن باز .ـ بيروت: دار المعرفة، [د.ت].

(*) صحيح مسلم/ مسلم بن الحجّاج القشيري؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .ـ بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(*) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع/ محمد بن عبد الرحمن السخاوي .ـ القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت].

(*) طبقات الشافعية/ عبد الرحيم الإسنوي؛ تحقيق كمال يوسف الحوت .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(*) طبقات الشافعية/ أبو بكر، ابن قاضي شهبة، الدمشقي؛ تحقيق الحافظ عبدالعليم خان .ـ ط١ .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(*) طبقات الشافعية الكبرى/ عبد الوهاب بن علي السبكي؛ تحقيق عبد الفتاح الحلو .ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.

(*) طبقات المفسّرين/ محمد بن علي بن أحمد الداودي؛ تحقيق علي محمد عمر .ـ ط٢ .ـ القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

(*) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (بذيل الشقائق النعمانية)/ علي بن بالي ابن محمد أوزون الطويل .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(*) غاية النهاية في طبقات القرّاء/ محمد بن محمد بن الجزري؛ عناية ج. برجستراسر .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(*) الغيث المسجم في شرح لامية العجم/ خليل بن أيبك الصفدي .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

(*) الفَرْقُ بين الفِرَق/ عبد القاهر بن طاهر بن محمد الإسفرائيني؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

(*) الفقه الإسلامي وأدلته/ وهبة الزحيلي .ـ ط٤ .ـ دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ.

(*) فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية/ إعداد يوسف زيدان .ـ القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٥م.

(*) فهرس المخطوطات المصورة/ إعداد عصام محمد الشنطي .ـ القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٧م.

(*) الفوائد البهيّة في تراجم الحنفية/ محمد عبد الحيّ اللكنوي الهندي؛ بعناية أحمد الزغبي .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الأرقم، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(*) الكتاب/ سيبويه؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون .ـ ط٢ .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧٧هـ/ ١٩٧٧م.

(*) الكشّاف عن حقائق التنزيل/ محمود بن عمر الزمخشري .ـ ط١ .ـ القاهرة: دار الفكر، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

(*) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ حاجي خليفة؛ عناية محمد شرف الدين بالتقايا .ـ طهران: المطبعة الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

(*) الكشف عن وجوه القراءات السبع/ أبو محمد، مكّي بن أبي طالب القيسي؛ تحقيق محيي الدين رمضان .ـ ط٤ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(*) لسان العرب/ ابن منظور؛ تحقيق عبد الله على الكبير .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(*) اللباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء العكبري؛ تحقيق غازي مختار طليمات .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

(*) المساعد على تسهيل الفوائد/ ا بن عقيل، المصري؛ تحقيق محمد كامل بركات .ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(*) مسند الإمام أحمد بن حنبل .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(*) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/ عوض حمد القوزي .ـ جامعة الرياض: عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(*) معاني القرآن/ أبو زكريا، يحيى بن زياد الفرّاء؛ تحقيق أحمد يوسف نجاتي .ـ ط٢ .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

(*) معجم المؤلفين/ عمر رضا كحّالة .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(*) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي/ إعداد أ. ي. و نْسنْك، ليدن: ١٩٣٦م.

(*) معنى لا إله إلاّ الله/ بدر الدين، محمد بن عبد الله الزركشي؛ تحقيق على محيي الدين على القرة داغي .ـ القاهرة: دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(*) المغني في شرح الخرقي/ لابن قدامة .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

(*) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام الأنصاري؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ القاهرة: دار إحياء التراث العربي، [د.ت].

(*) المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني؛ تحقيق كاظم بحر المرجان .ـ بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

(*) المقتضب/ محمد بن يزيد المبرِّد؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة .ـ ط٢ .ـ القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩م.

(*) المقرّب/ علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، الإشبيلي؛ تحقيق أحمد عبدالستار الجواري .ـ بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٦م.

(*) ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع/ محمد بن حمد بن يحيى ابن زبارة، اليمني .ـ القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت].

(*) المواريث في الشريعة الإسلامية/ محمد علي الصابوني .ـ ط٢ .ـ دمشق: مكتبة الغزالي، ١٣٩٩هـ.

(*) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة/ يوسف بن تغري بردى (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة) د.ت.

(*) النحاة والحديث النبوي/ حسن موسى الشاعر .ـ ط١ .ـ عمان: مطابع دار الشعب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(*) نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري؛ تحقيق إبراهيم السامرائي .ـ ط٣ .ـ عمان: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(*) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/ محمد الطنطاوي .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥م.

(*) النهر المادّ من البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي؛ تحقيق عمر الأسعد .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

(*) هدية العارفين/ إسماعيل باشا أمين بن سليم البغدادي؛ عناية محمد شرف الدين بالتقايا .ـ طهران: المطبعة الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

(*) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون .ـ الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م.

(*) الوافي بالوفيات/ خليل بن أيبك الصفدي؛ عناية س. ديدرينغ .ـ ط٢ .ـ فيسبادن: دار النشر بفرانزشتاينر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(*) وفيات الأعيان/ ابن خلّكان؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٦٧هـ.

* * *